

Handwritten text on a white label on the spine, including the number ۷.

۲۳۲
۲۳۲

۲۳۲

۲۳۲

۲۱۶۰۱۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب حاشیه توبت المنطق

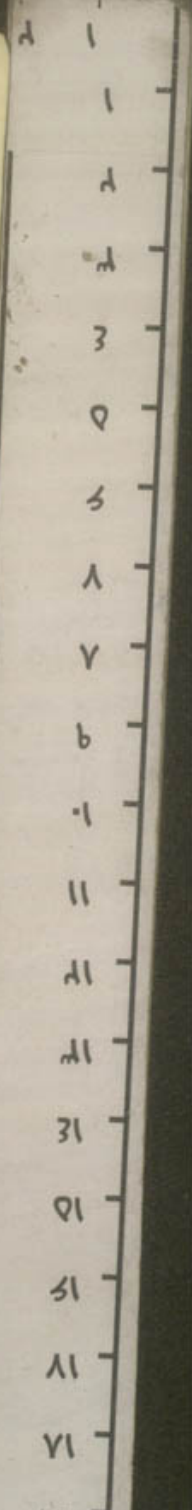
مؤلف صدره عبداللهم زیدی

مترجم ۲۳۲

شماره قفسه

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب ۲۱۰۶۱۸



Handwritten notes in Arabic script at the top of the page, including the number '5' and some illegible text.

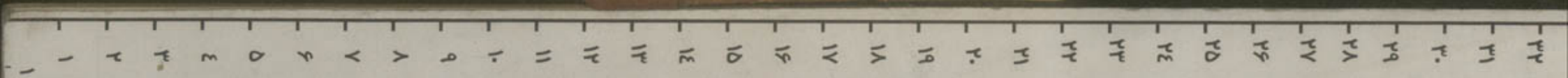
عقود	عقود
عقود	عقود
عقود	عقود
عقود	عقود
عقود	عقود
عقود	عقود
عقود	عقود
عقود	عقود
عقود	عقود
عقود	عقود

Handwritten notes in red and black ink, including the phrase 'بده السار' and other illegible text.

ع	ع	ع
ط	ط	ط
ص	ص	ص
ط	ص	ص

Handwritten text in a circular stamp: 'مكتبة محمد علي باشا' and 'مكتبة محمد علي باشا'.

عقود	عقود
عقود	عقود
عقود	عقود
عقود	عقود
عقود	عقود
عقود	عقود
عقود	عقود
عقود	عقود
عقود	عقود
عقود	عقود



الحمد لله الذي بناه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي بناه
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
اللهم صل على محمد
وآله الطيبين الطاهرين
الذين اصطفى لك
الدين
اللهم صل على محمد
وآله الطيبين الطاهرين
الذين اصطفى لك
الدين
اللهم صل على محمد
وآله الطيبين الطاهرين
الذين اصطفى لك
الدين

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي بناه
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
اللهم صل على محمد
وآله الطيبين الطاهرين
الذين اصطفى لك
الدين
اللهم صل على محمد
وآله الطيبين الطاهرين
الذين اصطفى لك
الدين
اللهم صل على محمد
وآله الطيبين الطاهرين
الذين اصطفى لك
الدين

الحمد لله الذي بناه
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
اللهم صل على محمد
وآله الطيبين الطاهرين
الذين اصطفى لك
الدين
اللهم صل على محمد
وآله الطيبين الطاهرين
الذين اصطفى لك
الدين

الحمد لله الذي بناه
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين
اللهم صل على محمد
وآله الطيبين الطاهرين
الذين اصطفى لك
الدين
اللهم صل على محمد
وآله الطيبين الطاهرين
الذين اصطفى لك
الدين

لذات الحاجب المسح طمع الصفات الكمالات ولذات على هذا
الاستيعاب صارا الكلام في قوله ان من لم يجد مطلقا نصر في حق من
سنع طمع الكمالات من حيث كماله وكان كدوى شيئا
بسمه وبره ان ولا يخفى لطفه الذي يدانا الحمد انه قبل من الله
الوصول الى المطلوب قبل على ارادة الطريق الوصول الى المطلوب
وافتقار بين العيين ان الاول يستلزم الوصول الى المطلوب فكيف
انما فان الالام على ما يصل الى المطلوب لا يزعم ان يكون موافق الى اصل
فكيف الى المطلوب الاول ثم من بعد ذلك ولا تفرق ما هم فاستخرجوا
على الهدى اولها في صور الفلاد بعد اصل الى الحق وانما مستوفين في قوله ان
انك لا تعدى من اجبت فان اتبع كان شانه ارادة الطريق والذى
يقدم من كلام المصنف في شبه الكشف هو ان الهدى في الكسب
عن هذا العيين وح ظهوره في كمال التعيينات وترفع الخلاف من البين
والمحصل كلام المصنف في تلك شبه الهدى به جدي الى
المفرد التي في ناره نفسه فخواهدنا الصراط المستقيم فانه باهلي
فوائد هدى من يشاء الى مراد مستقيم فانه بالانتم ان هذا هدى في الحق

هي اقوم فتوما على الاستعمال الاول هو الاول على التاكيد لراثة الطريق
سواء الطريق اي وسط الذي يعنى سلكه الى المصطلح الذي بهذا
عن الطريق المستطوي والعلاقة المستقيمة انما تارة زمان واهام اذ من
بالطريق المستوي والعلاقة بينهم المراد ان النفس لا تقوم ما اوصى به الله
الاول اولى حصول البرعمة الظاهرة بالقياس الى معنى الكتاب وحاصل
الظرف انما سئل لعل الامام لا يتفهم كما قيل في ذلك جعل لهم الارض في الارض
ويكون تقديم قول المضاف اليه على المضاف لكونه ظرفا والظرف مما يتوسخ
والاول افر بفضا وانما الرغوش هو نوعه الاسباب نحو المصطفى
والعروة هي بمعنى الدعاء اي على الرغوة وكذا اسما انما يخرج عن العطب
ويراد بالوجه فخارا على من ارسله يرحم به يستعملها واهلها بهما على انه فيا كرس
الوصف ثم بنا لا ينادي الذين فيهم الا الله اخر من بين الصفات كونهما
مستزنا بيا الصفات الكليل مع ما في من التخرج كونه مستزنا فان ارسله
القبول فان ارسل هو النبي الذي ارسل اليه من وكنس جهلا مقبول
بعهد ارسل خدا براد با اهدى به الله في يكون فعل الفعل العمل المعلن او على
عن الفعل بل عن الفعل في حال الصدق في اسم الفعل في حال العمل على المثال

بما لو خازنه عمل هو بالانها وهو معنى صدر في الفعل اي بان يهدي به
وخر صفت لغو هادي او كومان صالين من اذ بان وسلا صالين ويحل الكسب
ومن مع انما لذلك الخلة التي رزق به ينسج بالاقراء انما فان انرا لا ياتين
بما ان بان لنا اذ وجع بهم الظرف ليعود لظرفه الى انه من انما لم يكن
ان انما ولا انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
سائر انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
والانبياء حرة المصطفى انما انما انما انما انما انما انما انما انما
في ما يجمع مع نزع هو الظرف الواضح العطف للظرف اذا كان في الرفع
كان الرفع انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
بسي صفة فاعل حيث انما انما انما انما انما انما انما انما انما
الظاهر والظاهر انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
باجا وبالفتح ٣ وهو صرح على معنى هو قسم من انما انما انما انما
على معنى انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
مخروف اي انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

موعودته وعلى الثامنة نسبة على التضمين فهداه الله على توهم ما اوصى به جديرا
 في علم الكلام وما كثر به على الرب الخفي الذين من العباد الذين هم الموعود
 بالالف الف الموعود وذلك اللفظ الذي ذكره على الموعود سواء كان وضع الاربعة
 قبل الضميمة او بعده اذ لا وجود للالف المربوبه ولا للثاني في الخارج فانك
 الاشارة الى اللفظ فالمراد بالكلام الكلام الغضبي وان كان اللفظ فالمراد
 به الكلام النفساني الذي يدل عليه الكلام من اللفظي خاصة تهذيب الكلام
 على هذا المعنى الباطني كونه يعدل او بناء على ان التهذيب به الكلام
 خاصة تهذيب في حرف الجر وقيام الفعل المطلق بفعله وادعائه على غيره
 في الخلف في بحر النطق والكلام لم يقل بيانها للفظ الجوهري
 الاشارة الى ان هذا اللفظان خال عن التثنية وازوايد والنطق فانويه
 مراعاة النطق عن النطق وفي الفكر والحكم هو العلم اليقيني عن احوال البند
 والقدرة على نزع قانون الكلام وتفسير الكلام بالمراد على التفسير الى
 خاصة غير المفسر والالطبع والافهام على طريق الباطن او التهذيب
 هذا من غير ان يفرق من تهذيب اللفظ بالاسلام بيان المراد منه
 في نطقه بذلك السلام بيانه ان كان السلام عبارة عن نفس الاتقاد وان كان

عبارة عن مجمع الاقوال بالبتن والصديق بليلان والعلل للديكان كان
 كان عبارة عن خبر الاقوال بالالسن فالافاضة لايه حسب نطقه الذي
 وحمل على انما وكذا يذكره لدى الافهام بالكلية في علم الفيزياء
 او علم الفيزياء والاول للتعلم وانما للمعلم من زكي الافهام مع التفرقة
 والنظر في الموضوع على من عمل بتكرار او جعل بتكرار خبرين الاضداد
 الى بتكرار اذ اوصفا من دوى الافهام فهداه الله على الوجهين
 سببا التي بمعنى الشئ لعل ١٢ اسباب او ثلثان واصل سببا
 حذف لفظ كونه راد وما رايته وموصولة وموصوفه وهذا هو اسم
 بمعنى خبرها وحده وشم اوجه النفي الشيق الخوي الى الابد
 فوام اي ما يفهم بامره الى التوسل للارادة بمعنى التوسل بضم اي ما يفهم
 امره من الدليل وفي التوسل للارادة بضم الف والهمزة في برهانها
 المراد ان التوسل على والالطبع عن اللحن اللفظي
 والتمك الفهم الاول المعاني في بحر النطق والكلام ان كان
 نسبين لم يكن الا الفهم بهذا المعنى تعريف الفهم الاول سلام الوجود كونه موجودا
 معنا وهذا خلاف الفهم فانما لم يعلم وجوده بسببنا ولم يكن موجودا لهذا

كثيرا وقال مقدمه في المنطق ان قبل المراد به النفس الاول
 الالهي من المنطقه فما هو المقدم عليه بخلاف مرادها في الاول لفظ
 والعبارة وبالمثل المعنى ان هذه العاطفي بيان هذا المعنى
 ويجعل وجهه اخره فيقول ان النفس الاول عبارة عن احد من
 الانواع والنفس الثاني او الكس من الاخر او الثالث والنفس
 من احد من خمسة اما المكلف او العلم طبع الله القدر القوي
 يجعل به القدر النفس الثاني على ما هو النفس القوي القوي
 لا يظن ان النفس جوهية وثلاثون احتمالا بقدر في بعض هذه
 بعضها النجول والحصول فيها وجهه عقل السيرة سببا مقدمه
 مقدمه بين في ما نشأه امور رسم المنطق والخاصة في الموضوع
 من مقدمه بل يشي المراد منها من ان كان الكتاب عبارة عن
 والعبارة على لغة من الكلام قدمت العام المقصود لا رتبة المقصود
 رتبة تعبر فيها وان كان عبارة عن المعاني فالمراد من المقدم
 من المعاني موجب الاطلاق عليها البصيرة في الشروع ونحوها
 في الكس ليس سببا حازما في المقدم التي خرد لكن القوم لم يزدوا

على العاطفي بالبار العلم هو الصورة التي هي عن الشيء عند العقل
 لم يرض لوجهه ان يكون تصور لوجهه في نفسه التقسيم والمالان يعرف العلم
 مشهور مستفيض والمالان العلم به عن التصور على ما قيل
 اي كان ادعانا اي اعتقادا بالنسبة لتجربة القبولية كالا
 كالا ادعان بان زيد قائم او سببه كالا اعتقاد بان
 ليس قائم هو مدار المصنف مذهب الحكماء حيث تقدم
 التصديق نفس الادعان والحكم حول مجمع الكس من
 ومن تصور الطرفين كما دعيه له الا ترى واحدا للمصنف
 مذهب القدام حيث حدثت عن الادعان والحكم
 الذي هو فرد اخر للمفهوم هو النسبة لتجربة القبولية

ويقتسمان بالفردة والفردة والاكاتب بالقطر

٤

بدر اكتب غير انما في الحاصل والشك واليوم
 في عظام ريدا وانه انما اكتب تصور اغب او غير ذلك

بدر اكتب غير انما في الحاصل والشك واليوم

ويقتسمان الاقسام بمعنى القسمة على ما في الالاس الى
 يقسم التصور والتصديق كلامه وصفي الفردة اي الحصول
 بالفردة والاكاتب لا يفيد كسبا وكذا الجدل في التصديق

ويقتسمان الاقسام بمعنى القسمة على ما في الالاس الى
 يقسم التصور والتصديق كلامه وصفي الفردة اي الحصول
 بالفردة والاكاتب لا يفيد كسبا وكذا الجدل في التصديق

فالذكور في هذه العبارة هي كما هو انتم الفردة

والاكاتب ويعلم انتم كل من التصور والتصديق

الى الفردة والملكب فتساو كناية تدوير اليمين واليمين

من التصديق قوله بالفردة اشارة الى ان به القسمة

لا يجتنب الى تخشيم الاستدلال كما ذكرتم القوم وذلك لاننا

اذا رجحنا الى وجدنا بعدنا ان من التصورات

ما هو حاصل لنا بل نظر كمن تصور الحرارة والبرودة و

انما الالاس بمعنى القسمة على ما في الالاس الى
 يقسم التصور والتصديق كلامه وصفي الفردة اي الحصول
 بالفردة والاكاتب لا يفيد كسبا وكذا الجدل في التصديق

او السببه لا وقوع النسب القويه التصديه اولاد ووقوعها

وسه الصف رحمة الى التثني وحرارة القضييه

2 مباحث القضاة والاشهور سواء كان

ادراكا لامر واحد كمن تصور زيد اولاد من تصديده

بدون تنسبه كمن تصور زيد وعمر وكره خاله ومع نسبة

غير ما هي التي لا يقع السكون عليهما كمن تصور غلام زيدا

غلام زيدا

منها ما هو حاصل لنا بالنظر والفكر كقول حقيقه الكائن
 والجزء وكذا قول التصديقات منها ان يحصل بغير انظر كما التصديق
 بان الشمس مشرقة والنار محرقة ومنها ما يحصل بالنظر كما
 بان العالم حادث والصلح موجود **وقوله** وهو مملد
 المعقول اي النظر توجب النفس نحو الاداء المعلوم لي
 غير معلوم وفي العود عن لفظ المعلوم الى المعقول
 فوايد منها الجزم عن استعمال اللفظ المشترك في
 ومنها التي تنه على الغشك انما كوي في المعقول لا
 الكلمة اي حصل في العقل هو امور الجزئية لان الجزئية لا
 كاسبا ولا مكتبا ومنها رعاية السمع **قوله** قانون القانون
 لفظ يونانية او رمانية موضوع في الاعمال المصدر الكائن
 وفي الاصطلاح فيفهمه يعرف منها احكامها في ايات

هذا هو المعقول الذي هو النفس
 التي هي التي توجب النفس
 نحو الاداء المعلوم لي
 غير معلوم وفي العود
 عن لفظ المعلوم الى
 المعقول فوايد منها
 الجزم عن استعمال
 اللفظ المشترك في
 ومنها التي تنه على
 الغشك انما كوي في
 المعقول لا الكلمة
 اي حصل في العقل
 هو امور الجزئية
 لان الجزئية لا

لعمري

موضوعها كقول ابنه كل ما على رفوفه عام فكل
 يعلم من فرياسات في احوال العقل **قوله** في الخطا
 بديل ان الفكر قديمته الى نتجه كدورث العالم
 ثم فكره اذ قديمته الى تقيمها كقدم العالم فاحد الفكرين
 صح للعالم لا فله بجزء قاعدة كيلة لو عرفت لم يقع
 في الفكر وهو المنطق فقد ثبت احتياج الناس الى
 المنطق في العصور عن الحفظ في الفكر بمقدار
 الاولي ان العلم انما تصور واما تفيدت والنتيجة
 ان كلاً منهما اما يحصل بله نظر او يحصل بالنظر والنتيجة
 ان النظر قد يقع في الخطا فهذه المقدمات التي
 تفيد روايات الذين احتياج الناس في الجزم
 عن الخطا في الفكر الى قانون وذلك المنطق

والا انما هو الصحيح
 في التصديق

تعريف
الى قانون المنطق وموضوعه المعلوم التصوري

الاعانة الاولى

وعلم من هذا تعريف المنطق ايضا بقانونه
الحفاظ ان الفكر فيها علم احوال من امور الثلثة التي
وضعت المقدم لبيانها في الكلام في الاحوال
تحقيق ان موضوع المنطق ما ذاك انما هو الوجود
الى الوجود وموضوعه موضوع العلم بالوجود
الذي هو العرفي الذي لا ما يورث شيئا او لا وبالذات
كالعجب الذي لان من حيث ان الانسان واما
بواسطه امرسا ولذلك الشيء كما العرف الذي هو
يقدم للعجب ثم يربطه الى الانسان بعرفي
والجواز فانهم **قول** المعلوم التصوري اعلم ان
المنطق هو العرف والجزء اما العرف فهو عبارة
عن المعلوم التصوري ولكن لا مطلقا بل حيث ان يوصل

قوله قانون المنطق
قوله موضوعه المعلوم التصوري
قوله موضوع العلم بالوجود
قوله العرفي الذي لا ما يورث شيئا
قوله العرفي الذي لان من حيث ان الانسان
قوله المعلوم التصوري اعلم ان
قوله العرف هو العرف والجزء
قوله اما العرف فهو عبارة
قوله عن المعلوم التصوري
قوله ولكن لا مطلقا بل
قوله حيث ان يوصل

او التصديقي حيث يصل الى المطلقة تصوري فبشيء
او تصديقي فبشيء حيث يصل دلالة اللفظ على تمام
منه لمطابقة وعلاوة كلفته وعلى الخاضع الزام ٢٢

الاعانة الثانية

الى جمول تصور كالجوان الناطق الموصل الى
تصور الانسان واما المعلوم التصوري الذي لا
الى جمول تصور فيلدس من عرفنا بالمنطق لا يبحث
كالامور الجزئية المعلوم نحو زيد وعمر وكبر واما الجزئية
غير المعلوم التصديقي كقولنا العالم يتغير وكل شيء حادث
الموصول الى التصديقي بقولنا العالم حادث واما
ما لا يوصل كقولنا النار حارة مثلا فليس مجرد المنطق لا
يقبل المنطق يبحث عن التعريف والجزء حيث انما
كيف يتغير ان يرتبها حتى يوصل الى الجمول **قوله** موافا
لا يعرف وبين الجمول التصوري **قوله** لانها لا يتغير
للتعريف على الخضم والجزء من التعريف لا نجد هذا في
السبب بل السبب **قوله** دلالة اللفظ على ان نظر

الاعانة الثالثة

الى جمول تصور كالجوان الناطق الموصل الى
تصور الانسان واما المعلوم التصوري الذي لا
الى جمول تصور فيلدس من عرفنا بالمنطق لا يبحث
كالامور الجزئية المعلوم نحو زيد وعمر وكبر واما الجزئية
غير المعلوم التصديقي كقولنا العالم يتغير وكل شيء حادث
الموصول الى التصديقي بقولنا العالم حادث واما
ما لا يوصل كقولنا النار حارة مثلا فليس مجرد المنطق لا
يقبل المنطق يبحث عن التعريف والجزء حيث انما
كيف يتغير ان يرتبها حتى يوصل الى الجمول **قوله** موافا
لا يعرف وبين الجمول التصوري **قوله** لانها لا يتغير
للتعريف على الخضم والجزء من التعريف لا نجد هذا في
السبب بل السبب **قوله** دلالة اللفظ على ان نظر

المنطق بالذات انما هو العرف والخيال وهما من فعل المنطق
 لا اللفظ الا انهما كما تعرف ذكر الخيال والخيال الموضح
 في صدر كتب المنطق ليفيد بضرورة في التوضيح كذلك
 ايراد بحث الالفاظ بعد المقدمة ليعين على الالفاظ
 والاستفادة وذلك بان يبين منها الالفاظ بالمصطلح
 المستعمل في محاورات اهل بيوت الله عليهم السلام
 المفرد والكلمة المركبة والكلي والجزئي وهو اهل و
 المشكك وغيره فالبحث عن الالفاظ بحيث الالفاظ
 والاستفادة وبما انما يكونان بالدلالة فلنجد ان
 بذكر الدلالة وهو كونه الشيء بحيث يترجم العلم به العلم
 بشي آخر والاول هو الدال والثاني هو المنقول
 والدال كما كان لفظا فالدلالة لفظية والآخر

لفظية

لفظية وكل منهما ان كان بسبب وضع الالفاظ في
 الاول الاولي بانها في موضعية كدلالة لفظية على
 ودلالة الدال الرابع على مدلولها ان كان
 ارفقا بطرح حدوث الدال عند عرض
 المدلول فطبيعية كدلالة آرجح على وجه الصدق
 دلالته في النفس على الجسد وان كان بسبب
 غير الوضع والبطع ففعلية كدلالة لفظية للمسمى
 ودرى الجذر على وجود الالفاظ وكذا لانه الدال
 على التارة والمعصوم بالبحر منها هو الدلالة
 الوضعية اذ علمها مدار الالفاظ والاستفاد هو العلم
 اسما يتم وتضمن والترام لان المدلول اللفظ
 بسبب وضع الالفاظ اما على تمام الموضوع له او غيره او

فانما الدال الالفاظ

العلم

ولا يترجم لزوم عقلة ادخفا ويلزمها المطابقة لو تقدير
ولا عكس **قوله** ^{الاول}

لازم لهم

خارج عن **قوله** ولا بد في الدلالة التزام **قوله** ^{الاول}
اي يكون الا و الخارج بحيث يحتمل مقصور المفعول
سواء كان صفة اللزوم الذي عقلة كما هو
بالنسبة الى العماد و فاما الجود بالنسبة الى **قوله**
ويلزمها المطابقة ولو تقدير الاشك ان الله لا يورث
جزء المسئلة لانه على المسئلة سواء كان الدلالة على
بان يطلق اللفظ ويراد به ^{المعنى} **قوله** ^{الاول}
بالسبح او مقدره كما اذ اشتبه اللفظ في الجود اللزوم
والدلالة على الموضوع **قوله** وان لم يتحقق هناك الفعل
الا انها و احو تقدير المعنى ان لهذا اللفظ معنى لو قيد
من اللفظ لكان دلالة عليه مطابقة و الى هذا **قوله**
لو تقدير **قوله** ولا عكس اذ يجوز ان يكون اللفظ

لازم لهم

ب

والموضوع ان قصد كونه الدلالة على **قوله** ^{الاول}

١٠

لا يجوز لزم

بسيط لا لازم لم يتحقق مع المطابقة بدون ^{التقدير}
الاتزام ولو كان له معنى مركب لا لازم ^{بمحقق}
التفريغ دون الاتزام ولو كان له معنى بسيط
لا لازم يتحقق الاتزام بدون التفريغ ^{بمحقق}
في شي من الطرفين **قوله** والموضوع اي اللفظ ^{المعنى}
ان اريد دلالة جرمية على غير المعنى فهو المركب والاول
المفرد فالمركب انما يتحقق امور اربعة الاول ان ^{بمحقق}
يكون اللفظ جزءا من المعنى ان يكون المعنى ^{بمحقق}
جزءا من اللفظ ^{بمحقق} والاربع ان يكون هذه الدلالة
مرادة فبانتقال كل من اللفظ والاربع ^{بمحقق}
فالمركب قسم واحد والمفرد اقسام اربعة الاول ^{بمحقق}
اللفظ نحو جرمية الاستفهام ^{بمحقق} **قوله** ^{الاول}

اما تم ذكره في الاشارة واما ان قص تعبيره في قوله واما
مفرد فان استعمل في الدلالة بهيئة على اجراء في قوله

والثالث ما لا دلالة له بل لفظ على في معناه كونه وعبارة
على الراجح ما يدل في لفظ على في معناه لكن الدلالة في مقصود
كالحيوان الناطق على ما تعلق في قوله واما ان
الكسوت غير كونه قائم بخران اجمل الصدق والكذب
اي يكون من شأنه ان يصف بهما بان يقال له صادق
او كاذب **قوله** وادانث ان لم يحتملها **قوله** واما ان قص
ان لم يقع الكسوت عليه **قوله** تعبيره اي كان بخره اذ
قيد اللام كونه مريد ورجل فاعل وقائم في الدار
قوله او غيره ان لم يكن اثنا في قيد الاول نحو في الدار
وغيره **قوله** الا مفرد اي وان لم يقصد بلفظه الدلالة
على في اللفظ **قوله** ان استعمل في الدلالة على مناهية
بيناهم لا يبيح العلم في قوله بهيئة بان يكون بحيث لم تحقق بهيئة

بجز من

لما

كله وادانث اسم والادارة وايضا ٢٢٢

في مادة موضوع متصرف في ما فهم واجد في الازمنة
الذاتية مثلية تعرف بهيئتها في حرف مفتوحة متواليه
كلها تحقق انهم الزمان الا في كسب الزمان ان يكون
بحققها في ضمن مادة موضوع متصرف فيهما فلا يرد
النقص مثل حق وجر **قوله** في الا مطلق النطقين
فعل في عرف النجاة **قوله** في حوسوا ايضا مفعول مطلق
لفعل مجرد في اي امث ايضا اي رجع رجوعا
اشارة الى ان هذا التعليل مطلق المفرد لا للكم في قوله ايضا
فان يعنى ان يكون الفعل والحرف اذا كانا
متحدتين المعنى ^{الرفق} واختلين في العلم او المتوازي او
المشكك مع انهم لا يسوئها بهذه الاسباب بل قد
حقق في موضع ان معهما لا يصف بالكلية والجزئية
الاولى في قوله

١١

المتضمنة من

والذاتية التي هي في
الادارة التي هي في
بها في قوله ايضا
المراد

ان التسمية فرع تشخيصها وضاعها وهو مقتضى
ان تادع ازاذه وتلك ان تفاوتها
او اولوية ١٢

وهذا ما لم يوافقنا مطلقا الفاعل الى ذلك
الاقسام لا يفسد انفسا على من يولد اليها
حتى يترك بقول الفعل والحرف في العالم والتعاليق
عندما تخرج معناها بالانتمى وهو ذلك الاقسام
في جميع الاقسام وهو متحقق بهم

وايقنا
بعض وضع سن
رجوعا واين اشارنا
بانيك ان نقسم ذكر است و
و مطلقا فاذ ان خصوصيات

قوله ان كيدال ومجموعة قوله قول تشخيصه افرق
قوله وصفاي بحسب الوضع وان الاستعمال فان كان
مدلوله كيداني الاصل متحققا ان الاستعمال كما ساء الا
على ان لم يصف لا يسى لها ومنها كلامه وهو ان المراد
بالفردية به التقسيم اما الموضوع الحقيقي او المستعمل في اللفظ
سواء كان وضع اللفظ الحقيقي او تاييد في الاول
عند الحقيقة والجماعات المتشابهة وعلى الثاني على نحو
اسماء الناس على ذمتها كالمعنى ويخرج من مجرى
اللفظ في قوله فاذ جازا فيدخل في متكررين
قوله ان تادع اركبها صدق به المعنى الكلي على ملك
الازا على السوية قوله ان تفاوتت الى كون صدق
به المفهوم على بعض افراده صدق على بعض افراده
قوله ان تادع اركبها صدق به المعنى الكلي على ملك

وان كيدان وضع لفظ تشريك والافان اشتد في اشارة
فتقول ينسب الى التادع والافان حقيقة ومما ذكره ٢٢٢٢٢٢

صدق الوجود والموجود على الواحد والسكن فان
الوجود في الوجب استلزاما في كل

بالعينة او يكون مدرة على بعض ولي والاسباب صدق
على بعض افراده فمما ان تفاوتت باولوية اولوية
مشد فان التشكيك لا يشجر فها بل قد يكون الزيادة
والنقصان او بالحدة والضعف قوله وان كيدان
اللفظ ان كيدان المستعمل هو فردا كيدان اما ان يكون
لكل واحد من تلك المعاني ابدء بوضع عليه اولوية
كذلك والاول يسى مشد كما لا يكون للباردة والارضية
وللذات والركبة وعلى الثاني قد يكون اللفظ فردا
لواحد من المعاني اذ المفرد قسم من اللفظ الموضوع في
ان استعمال في معنى افران اشتد في اشارة وكنت استعمال
في المعنى الاول بحيث يتبادر من لفظ الثاني اذ اطلق
عن القران فهذا يسى فتولد وان لم يشترط في اللفظ

والاولى في ان استعماله في الاول كقول
في الاول بل يستعمل تارة في الاول الى المعنى الموضوع
ليس اللفظ حقيقة وان استعمل في الثاني الذي هو خبري
ليس مجاز ثم اعلم ان المنقول اليه لابد منه نقل في
المعنى الاول المنقول عنه الى المعنى الثاني المنقول اليه
فهذا النقل اما اهل الشرع او اهل العلم العام او اهل
عرفه واصطلاح خاص كما يخرج منه في الاول كقول
شرعيا وعلى انشاء فيا وعلى انشاء اصطلاحا
هذا اشار بقوله اذ ليس الى النقل **قوله** فصل المفهوم اي
ما حصل عن العقل اعلم ان ما يستفاد من اللفظ باعتبار
تقديره يسمى معنا واما اعتبار ان اللفظ والعلية
مدلوله **قوله** فرض صدق والنقض هما معنى يجوز العقل
لا التقدير فانه لا يسجل تقدير صدق خبري على الكون

فصل المفهوم ان استخرج فرض صدق على كثير من خبري
والاحتمال ١٢٢

قوله استغنت از زاده او اكننت ابارى **قوله** او اكننت
اي لم يتخ از زاده في الخارج فيشمل الواجب والممكن
الخاص كليهما **قوله** ولم يوجد كالعقار **قوله** مع امكان الخبر كما
او متساو كالمفهوم الواجب الوجود **قوله** مع التماسي كما
السيرة **قوله** او عدمه كالمعلومات الجارية
والتفقس الناطق على موجب الحكم **قوله** تبيينان الى
كل كليتين لا بد ان تحقق بينهما احدى نسب الاربعة
التبيين الكلي والتساوي والمفهوم المطلق من وجوده
لاننا امان لا يصدق شي منهما على شيء اخر الا
او يصدق على الاول فهما تبيينان كاللان **قوله**
وعل انما مانا ان لا يكون بينهما صدق كقوله
اصلا او يكون على الاول فهما اعم واحصا من وجوده

انما على زاده اكننت
الارادة والاعمال
العام انما على خبري
خبري اكننت العلم
تبيينان الواجب
تبيينان الممكن
لان الوجود في خبري
منها على خبري
تساويان الاربعة
التبيين الكلي والتساوي
والمفهوم المطلق من وجوده
لاننا امان لا يصدق شي منهما على شيء اخر الا
او يصدق على الاول فهما تبيينان كاللان
وعل انما مانا ان لا يكون بينهما صدق كقوله
اصلا او يكون على الاول فهما اعم واحصا من وجوده

كالمجروح والابيض وعلى الثاني فاما ان يكون صدق
الكل في الجانبين او خرجت في احد فاعلم ^{هذه} خطا
كالانسان والناطق وعلى الثاني فهما اعم و اخص
مطلقا كالمجروح والان فرجع التاوي ^{هذه} الخطا
كلية في لايشي من الان ^{هذه} لايشي في الجانبين

ومرجع العموم والمخصوص الى مخرجها ^{هذه} الامم
الاخص ككل ان حيوان وبعض الحيوان ليس بشي ^{هذه}
ومرجع العموم من وجه الى وجهية و سالتين ^{هذه} جزئية
بعض الحيوان ابيض وبعض الحيوان ليس بابيض ^{هذه}
ليس كحيوان ^{هذه} قوله ونقيضا بما يعني ان نقيضه المتساوي
ايضا متساويان اي كلما صدق عليه احد ^{هذه} نقيضين
صدق عليه نقيض الاقوا او لو صدق احد ما بدون ^{هذه} الاقوا

لان الانسان ناطق ^{هذه} الانسان ناطق
مطلقا الى وجهية ^{هذه}
موضوعها الاخص ^{هذه}
والاسم ^{هذه}
موضوعها الاخص ^{هذه}
سالتين ^{هذه}
جزئية ^{هذه}

لصدق عليه الاقوا ضرورة لاستحالة ارتفاق ^{هذه} نقيضين
فيصدق عليه الاقوا بدون عين الا اول لا تسامح
اجتماع النقيضين وبذا يرجع التاوي ^{هذه} بين العيين مثلا
لو صدق للانسان على شيء ولم يصدق عليه الا ^{هذه} ناطق
لصدق عليه الناطق فيصدق الناطق ^{هذه} هما بدون الا

بهذا خالف ^{هذه} ونقيضا بما بالعكس اي يقين الامم
الاخص مطلقا اعم واخص مطلقا ^{هذه} لكن انعكس العيين نقيضين
الاعم اخص ونقيض الاخص اعم ^{هذه} يعني كلما صدق على نقيض
الاسم صدق على الاخص وليس كلما صدق ^{هذه} على نقيض
الاخص صدق على نقيض الاسم ^{هذه} على شيء بدون نقيض
الاخص لصدق عيين الاخص بدون عين ^{هذه} الاعم
بهذا خالف مثلا لو صدق ^{هذه} المجروح ان على شيء بدون ^{هذه} اللان

لان الانسان ناطق ^{هذه} الانسان ناطق
مطلقا الى وجهية ^{هذه}
موضوعها الاخص ^{هذه}
والاسم ^{هذه}
موضوعها الاخص ^{هذه}
سالتين ^{هذه}
جزئية ^{هذه}

والاقتداء به وبما يقتضيهما تباين جزئي
بالفكر

لصدق غير الانسان ويستخرج منك صدق الحيوان
لاستحالة اجتماع النقيضين في صدق الانسان
بدون الحيوان واما استحالته فلا زعمنا ثبت ان كل
نقيض الاسم يقتضي الرفض لو كان كل نقيض الا
نقيض الاسم كان النقيضان متساويين في نقيضيهما
وهما العينان الهم والهم **قوله** اخذ في قوله والافتراف
الوان لم يتعارفا كليهما الجانبيين او غير جانب واحد
اصلا فمردود **قوله** تباين قول التباين الجزئي هو صدق
كل في كليهما بدون الا في الجملة فان صدقهما معا
كان بينهما عموم وخصوص مردود وان لم يتصلهما قاسما
اصلا كان بينهما تباين كلي فالبيان الجزئي يتحقق في العموم
مردود وفي ضمن البيان الكلي ايضا ان الالزام
دليله الهم

وبين نقيضيهما

لانها ان كان صدق الانسان

كالتباين

بينهما عموم مردود قد يكون بين نقيضيهما افعال العموم مردود
كالحيوان والابيض فان بين نقيضيهما وهما الحيوان
لا يصدق ايضا عموم مردود وقد يكون بين نقيضيهما تباين
كلى كالحيوان والالوان فان بينهما عموم مردود ^{نقيضيهما}
وهما الالوان والالوان تباين كلي فلهذا قالوا
ان بين نقيضى الاسم والرفض مردود تباين جزئي لا
مردود فقط ولا التباين الكلي فقط **قوله** كالتباين الى كذا
ان بين نقيضى الهم والافتراف مردود تباين جزئي كذا
بين نقيضى التباين تباين جزئي فانه لا صدق كليهما
مع نقيض الا فصدق كل من النقيضين مع عين الالف
فصدق كل من النقيضين بدون الالف في الجملة وهو
التباين الجزئي ثم انه قد يتحقق في ضمن البيان الكلي

والمعروف فالن تعينها وهو اللا موجود واللا معدوم
ايضا تبين كل واحد تحقيق في علمه مخرجها كالانسان
والمخرجان بين الالاف ^{التي تسمى بالجزء} واللا موجود مخرجها فلماذا قالوا
ان بين تعينها تبانية جزئية من سطح الكل هذا واما
ايضا ان المصنف ذكر تعين السبانيين لوجوهين الاول ^{لغرض}
الاختصاص بقية على تعين الاعم والاخص مخرج
والثاني ان تصور السبانيين الجزئي من حيث انه جزء
مفصول فزيد هو قوف على تصور فزيد الذين هما
المعوم مخرجها والتباين الكلي فقبل ذكر فزيد كليهما لا
يستاق ذكره **قوله** وقد يقال الجزئي بمعنى ان لفظ الجزئي
كما يطلق على المعنوم الذي يشع ان يكون مفردا على كثر
كذلك يطلق على الاخص من حيث هو على الاول ^{لغرض} تعينه

تعينها على اعم

للحقيقي وعلى ان في الالاف في والجزئي بالحق اثنا عشر
بالحق الاول اذ كل جزئي حقيقي فهو مخرج تحت مفهوم
عام واقل المعنوم: عام والشيء والامر والاكس
الجزئي الالاف في قد يكون كليها كالانسان
الجزئي ان ذلك ان تحمل ^{قوله} وهو اعم على جزئي
مقدر كان قابلا يقول الاخص على ما علمنا بطا
الذي يصدق عليه كل فرد صدقا كليها ولا يصدق
على ذلك الا فردا كذلك والجزئي الالاف في لا يلزم
ان يكون كليها بل قد يكون جزئيا حقيقيا فمفهوم الجزئي
الالاف في بالاختصاص بهذا المعنى تغيير للاخص فاجاب بقوله
وهو اعم اي الاخص المذكور ههنا اعم من المعنوم
ومن يعلم ان الجزئي بهذا المعنى اعم من المعنوم الجزئي حقيقة

في بيان النسبة التزاماً ما ذكره في جوابه في بعض المواضع

فيعلم بيان النسبة التزاماً ما ذكره في جوابه في بعض المواضع
سواء في الكليات التي لها اوزاد
بجانب نفس الاخرى الرهن او في الخارج من جنس
الوزن واما الكلمات الفوضوية التي لا مصدر
لها خارج جوارها فلا يتعلق بالبحث عنها في تقديم
الكليات اذ النسب الى اوزاده المحقق في نفس الامر فاما
ان يكون عين حقيقة تلك الالتماس كما في اوزاد
كالان او في حقيقة ما فان كان تمام المشترك بين
شيئين منها وبين بعض الاخرين الجنس والالتماس
ويقال لهذا الثلثة ذوات او خارجها ويقال
الوحي فاما ان يخص بافراد حقيقة واحدة او لا
فالاول هو الذي صدر في الوحي العام فلهذا قيل في
مشاهير

الكليات في خمسة **قوله** المقول الى الجواب في جواب ما هو
ما هو سؤال غير تمام حقيقة فان اتم في السؤال على ذكر
علم و اجد كما السؤال عن تمام الماهية المحتملة في قطع النوع
في جواب ان كان المذكور حقيقة كلية وان جمعت
السؤال من امور كان السؤال غير تمام الماهية المشتركة
بين تلك الامور ثم تلك الامور ان كانت متفقة
بحقيقة كان السؤال غير تمام الحقيقة المتفقة المتحدة في
الامور فيقع النوع ايضا في الجواب وان كانت مختلفة
بحقيقة كان السؤال غير تمام الحقيقة المشتركة بين تلك
المختلفة وقد عرفت ان تمام الذات المشتركة بين
المختلفة هو الجنس فيقع الجنس في الجواب ولا يفتقر الى
ان يقع جواب غير الماهية في بعض الحقائق المتحد كما ذكر

سواء كان
او كذا

والله اعلم بالصواب والارواح والانس والحيوان

عن الماتية وعرض المشركات من الجواب عنها وعن الكفرية كما يجوز
والا فبعد كالجسم الذي النوع وهو المقول على الكثرة المتعقبة الحقيقة في
ما هو مدبر يقال على الماتية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو مدبر
بالاسم الاضافي كالاول بالحق في ذواتهم من وجه لتصادمها مع الانسان وتصادمها
في الحيوان والنقط من ١٠

ايضا في ذلك الجنس فان كان ح ذلك جوابا على الماتية
عن كل واحد من الماتيات المختلفة المشار كنهان في ذلك
الجنس فالجنس قريب كالجوان حيث يقع جوابا لسؤال
الانسان عن كل ما يشارك في الماتية الحيوانية و
ان لم يقع جوابا عن الماتية وعن كل ما يشارك في ذلك
الجنس فبعد كالجسم حيث يقع جوابا عن السؤال بالان
والجواب لا يقع جوابا عن السؤال بالان في واشي
شدة قوله على الماتية المقول عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو
فقد يكون الاكثرا لا في ذاتها لا في غيرها لا في غيرها لا في غيرها
كالروح مثلا خارجا عن غيرها النوع الاضافي واليات
واما ما جدها من ذلك حيث صيرت كالان في الحيوان
واما ما جدها من ذلك حيث صيرت كالجوان في جسم الانسان

الاضغاط والنوع الذي يعترفه
عوض على كالات في الروح
وهي لا تارده لان الكسب في ذلك
والكسب خارج من جنسها

ثم الانجاب في رتب متصاعدة الى الال وديس من الالجاس
والانواع

١٨

ففي الاول يقارن النوع الحقيقي والاضافي في
يوجد الاضافي بدون الحقيقي ويجوز ان يكون النوع
الاضافي فيما اذا كان النوع بسيطا لا جزئيا
جنسا تحييا وقد مثل النقطة في مناقشته وبالجملة
هر العام من وجه قوله والنقطه نقطه طرف الخط والنقطه
طرف السطح والسطح طرف الجسم فالسطح منقسم في
هو النقطه غير منقسم في الطول والوترين والوترين في

لا يقبل القسمة اصلا لم يكن لها في فلو يكون لها من
نظر فان في المراد من تقبل القسمة على انه لا يوجد
لان في النرج والجنس ليسا في رجا جيا بل هو في الال
فما ان يكون للنقطه في رجا جيا وهو ليس لنا وان
لها في في النرج قوله متصاعدة بان يكون الال في رجا جيا

في الال

سنتا زلا من التخل وسير نوع الا انواع وما بينهما متوسطات
اشا لثا الفصل وهو المقول على التي في جواب

سنتا زلا من التخل وسير نوع الا انواع وما بينهما متوسطات

الى عام فذلك لا يصح من ذلك وهكذا الى الجنس لا يصح
فرد وهو التام والجنس الانجاس كالجوهر **قوله** ستا زلا من
يكون التفرقة من عام الخاص وذلك لان نوع النوع كونه
اخص من النوع وهكذا الى ان تنهي الى نوع لا نوع
وهو السائل نوع الا انواع كالان **قوله** وما بينهما اما
ما بين التام والسائل في سلسلة الا انواع والانس
متوسطات فابن الجنس التام والجنس السائل **قوله**
وما بين النوع التام والنوع السائل انواع متوسطة هذا
ان وجه التفرقة التام والسائل فان عاد الى
التام والسائل فان عاد الى الجنس التام **قوله** نوع السائل
مما كان للجنس ان ما بين الجنس التام والنوع السائل متوسطة
الجنس متوسط فقط كالنوع التام او نوع متوسط فقط كما

اشا لثا الفصل وهو المقول على التي في جواب

الجنس او جنس متوسط نوع متوسط مما كان للجنس التام
ان الجنس لم يعرف للجنس المفرد والنوع المفرد اما لان
فيما ترتب المفرد ليس وهدى في سلسلة الترتيب واما
لعدم تحقق وجوده **قوله** اشا لثا من العلم ان كل اى شي
ليطلب بهما ما يميز الشيء عما يشا ركه فيما اضيف اليه
الكله مثلا اذا ايقرت شيئا مبريدا ايقرت ابروان
لكن تزدت في انزل ابروان ان ابروان
تقول ابروان نذ ايجاب ما يكفه ويميزه عن سائر
في الحيوانية اذا عرفت نذ ايقرت اذا قلنا لان
اشا لثا من ان كان المقصود ذاتي ذاتيات
الان كونه يميزه عما يشا ركه في الشيء فصح ان يجاب
بانه ما يلقى فيلزم وجوده في الجدة جواب اشا لثا

اشا لثا من ان كان المقصود ذاتي ذاتيات

يترجم ان لا يكون تعريف الفضل مانعا لصدقه على اليد
 كما استشكل الامام الرازي في هذا المقام واجاب صاحب
 المعاني كما بان معنى اني وان كان يجب العلم بطلب
 الميزة مطلقا لزم ارباب العقول اصطلاحا على ان يظن
 ميز لا يكون مقول في جواب ما هو بهذا يخرج المذموم
 اي لا يحقق الطول بهم ايمهنا مسكك او اذ قد و
 وبقوله لا نسأل عن الفضل الا بعد ان تعلم ان الشيء بحسنه
 على ان ما ليس له لافضل له وان علمنا الشيء بان
 ما يميز عن مشاركة في ذلك الجنس فنقول لان ان
 اي حيوان هو في ذاته يميز عن جواب بالناطق لا يميز
 فكله في التعريف كناية عن جنس المعلوم الذي يطلب
 ما يميز الشيء عن مشاركة في ذلك الجنس وحيث في

هو الذي يطلب العلم به

تعريف البعيد بقيد واذا نسب اليه ما يميزه فقوم ولا يميزه عن نفسه
 وهو المقوم للمقوم نفسه

الاشكال بخلافه **قوله** تعريف كانه مطلق بالنسبة الى
 ان حيث يميزه عن المشاركات في جنس التعريف
 وهو الحيوان **قوله** فيعيد كالجاس بالنسبة الى الانسان
 حيث يميزه عن المشاركات في جنس البعيد وهو
قوله واذا نسب الفصل للنسبة الى الماهية التي هي
 لها ونسبة الى الجنس الذي يميزه عما يميزه عن افراده
 فهي باعتبار الاول يسمى مقوماً لانه في الماهية **قوله**
 وباعتبار الثاني يسمى مقوماً لانه بانضمامه الى الجنس وجودا
 يحصل تمازجا واما قسما او كما ترى في تقسيم الحيوان الى
 حيوان الناطق وحيوان غير الناطق **قوله** والمقوم
 اللام للاستقراق الى كل فصل مقوم للمعالي فهو
 فصل مقوم للكل لان مقوم الكل هو الكل

فصول

يحصل

المقوم

ال

للس فضل وجوده مقوم العلى فذلك على ثم انجز
السائل فكل ما يميز العلى غير فيكون جزئيا له وهو المقوم
وليعلم ان المراد بالكل هنا كل سبب او فرع يكون فرق اف
او لم يكن ذلك المراد بالكل فليس اذ هو نوع يكون
تحت افسوا كان كنهه اذ لم يكن حتى ان
علما بالنسبة الى ما تحته وسافل بالنسبة الى ما فوقه قوله
والعكس اي كليا يعني انه ليس كل مقوم للسافل مقوما
فان الناطق مقوم للسافل الذي هو الالف ن ولس
للعلى الذي هو الجوزان قوله والمقسم بالعكس اي
مقسم للسافل مقوم للعلى والعكس اي كليا اما الاول فذلك
السافل قسم من اهل الكمال فصل جوهل للسافل فما جعل
للكمالان قسم القوم قسم واما الثاني فذلك

ما كان قودا فرع

الروح الناقص هو الخراج المقول على تحت حقيقة واحدة الى اس الرض
العالم وهو الخراج المقول عليها وعلى غير ما دخل منها ان استنع انفسا كعن
الشيء فذلكم بالنظر الى المادية او الوجودية بل لم يكونه تصور للزم
اذ فرضت بهما الخزم باللزم وغيرهين بخلافه والافضل مغايرة

شدة مقسمه على الذي هو الجسم الذي ليس مقسم للسافل الذي
هو الحيوان وهو الخارج الى الكلي الخارج فان المقسم بمبركة
فجميع صفات الاقامه واعلم ان الخاصية مقسم الى خاصية
شأنه كتحسب انفرادها بحقيقة ما هي خاصة له كما ان الكتاب
بالقوة ثلاثان وانما غير شانه كجميع انفراد
خاصة له كما ان الكتاب بالفعل للذات قوله تجوهر
وغيره او شانه خاصة بالحيوان وعرض عام للذات
فانهم كالباقين ايسوا فيه قوله وكل منهما اركل مني صفة
والعرض العالم بانجمله الكمال الذي هو عرضي لا فراده
اما لزم وانما ترق اذ لا يكون اما ان يستعمل في الكمال
غيره وانه اول اول هو الاول والاشياء هو ان
ثم اللزوم مقسم بين احد هما ان لا يلازم الشياء

الرفق والقدوم والذات
فان شانه الكمال الخراج
بالكليات

قوله تجوهر
قوله قوله

يدوم او يزول بسرعة او بطول مفهوم الكل يسمى حكما منطقيا
 وهو فهم طبيعيا او المجع عقليا من

لازم له بالنظر الى نفس الذات ليس مطلقا بل بالنظر الى خصوصي
 وجوده في الخارج لو في الوجود ذلك بان يكون قد
 بحيث كل تحقق في ذهن او في الخارج كان هذا الوجود
 ثابتا له واما لازم له بالنظر الى وجوده اي الى خصوصي
 وجوده في الخارج او الذي يترتب منه القسم بالتحقيق فبان
 فانقسام اللازم بهد التقسيم ثلثة لازم الماهية كوجود
 الوجود والوجود اللازم الوجود والثاني لكون حقيقة الوجود
 حقيقة وهو القسم يسمى محولا لانها ايضا وان في الوجود
 اما بين او غير بين والبين للمعنيين احد ما اللازم
 الذي يلزم تصور من تصور المذوم كما يلزم تصور
 البصر من تصور البصر فنذا يقال له البين بمعنى الالهي و
 في غير البين هو اللازم الذي لا يلزم تصور من تصور

ولا يلزم الوجود الخارج كما في الخارج السابع

المذوم كما الكتابة بالعبارة لان الشان من
 البين هو اللزم الذي يلزم من تصور مع تصور المذوم
 وتصور النسبة بينهما الجزم بالذوم كوجود الوجود فان
 تصور الوجود ونسبة الوجود اليها كما في بيان الوجود
 بها وذلك يقال له البين بلغة الاسم وح في البين هو
 الذي لا يلزم من تصور مع تصور المذوم والنسبة
 الجزم بالذوم كوجود العلم عند التقسيم انما يتحقق
 تقينا ان البين كما يصل على كل تقدير انما يستبان
 غير البين يدوم كحركة قلوب الوجود وان
 انفا كما بالنظر الى ذات العلم **قوله** برغم كونه
 البين **قوله** او بطول كالتب مفهوم الكمال الى
 ما يطلق عليه لفظ الكمال في العلوم الذي لا يمتنع من صفة

والا

بالبين

على كثرين يسمى كلياً منطقياً لان المنطق يقصد من الكليات المنفردة
ومعروضه ما يصدق عليه من المفرد كالان والحيوان
يسمى كلياً طبيعياً لوجوده في الطبيعة يعني في الخارج على
والنوع المركب من هذه العارض والمعرض كالان
الكليات والحيوان الكليات ليس كلياً عقلياً اذ لا وجود له في العقل
قوله وكذا الانواع يعني كما ان الكليات منطقياً وطبيعياً وعقلياً
لكذلك الانواع الخمسة هي النوع والعضل والحاسة
والعرضي العام يجرى في كل منها هذه الاعتبار التثنية
مثلاً مفهوم النوع في الكليات المقول على كثرين منفعلياً
في جواربها ليس نوعاً منطقياً ومعرضه كالان
والفوس نوعاً طبيعياً والنوع العارض والمعرض كالان
النوع نوعاً عقلياً وعلى هذا نفس البولي بل الاعيان

الثالث بجزئ في جزئها فانها اذا اقتضت زيداً فليس مفهوم كثرين
اعني ما يخرج من صفة عن كثرين ليس نوعاً منطقياً ومعرضه
اعني زيد الجزئي ليس نوعاً طبيعياً **قوله** والحق وجوده في
وجود اشخاصها لا يعني ان يشك في ان الكليات المنطقية
غير موجودة في الخارج فان الكليات انما هي من المفردات
في العقل ولذا كانت من العقولات الثمانية وكذا
ان الكليات العقلية موجودة في اشياء اخرى يستدل
اشياء الكليات وانما التام في الطبيعي كالان
حيث هو انسان الذي يعرفه الكليات في العقل بل
موجود في الخارج يوجد اذ لا رده ام لا بل ليس موجود
فيه الا اذ لا رده الا بالذي يوجب ظهور الحكم والاشياء
بعض المتأخرين ومنهم المتصنفين الحق هو ان اشياء ذلك

في الاشياء الطبيعية والنوع الكليات
والعرضي الكليات

فصل في تعريف الاشياء بالاعمال والصفات
فلا يلج بالاعمال والاشياء والصفات
فلا يلج بالاعمال والاشياء والصفات

لو وجد الكمال في الخارج في العلم اذ هو له لم اتصف
الشيء الواجدا في الالكنة المقدرة على وجوده
الطبيعي هو ان ازرده موجوده في ذاته
في جوارحه التجريد **قوله** تعريف الشيء بالذات
ما يتركب من التعريف شرح في البحث ثم قد علمت
بالذات في هذه الفقه هو البحث عن وجوده
ما يحمل على الشيء المعروف ليفيد تصور
او يوجد في العلم مع ما عداه ولهذا لم يحزن ان يكون
اعلم لان الاسم لا يفيد شيئا منها كالجوان في تعريف
الاتان فان الجوان ليس كالاتان لان حقيقة
الاتان هو الجوان مع الساطق وايضا لا يميز الاتان
عن مع ما عداه لان نفس الجوان هو النفس وكذا

بالتصانيف للصفات وهو في ذلك الاصل
بالتصانيف للصفات وهو في ذلك الاصل
بالتصانيف للصفات وهو في ذلك الاصل

بالفضل التبريد **قوله** وبالجملة فترسم فان كان في
فياقص بنت

في الاسم من وجوده وانما انتهى عن مطلقا فهو ان
يفيد تصوره تصور الاسم بالكله او بوجوهها
عدده كما اذا تصورت الالف في باب حيوان
فقد تصورت **قوله** في نفس الحيوان باحد الوجود
لكل ما كان الالف قسلا وجود في العقل
في نظره واثان التعريف ان يكون اعرف للمعرف
لم يحزن ان يكون احصا ايضا وقد علم تعريف للمعرف
بكل على الشيء انه لا يجوز ان يكون مابيا للمعرف
ان يكون ميبيا لانه ينبغي ان يكون للمعرف اعرف من
المعرف في نظر العقل لا في معلوم موصلا الى تصور
محول هو المعروف لان كماله في ولا مستبان في الحقا
والظهور **قوله** بالفضل التبريد

الصدق

ان يشمل على الموقوف وتساوية بناء على
ما سبق من اشتراط المساواة فتمت الاحكام
ذاتها كان فصله زيبا وان كان عرضيا كان خاصة
لاجره فعلى الاول الموقوف يسمى جدا وعلى الثاني
رسما فقام كل منهما اشتمال ان لا يشتمل على غير
جدا تاما ورسما تاما القريب وحده او خاصة وحده
يسمى جدا ناقصا ورسما ناقصا وهذا يحصل اطلاقا وفيه
الاجازة فخره لا يسميه المقام ولم يعبر بالعرض العام
فالعرضي من التعريف اما الاطلاق على كماله
او امتيازها عن جميع ما عداه والعرضي العام لا يفيد
شيئا منها فلذلك الموقوف في مقام التعريف وانظر
ان عرضهم من ذلك انه لا يعبر انفرادا او اما التعريف

ان اشتمل على غير
فصله على كماله
فان لم يشتمل على
غيره كان تاما
فان لم يشتمل على
غيره كان ناقصا

ان عرضهم من ذلك

وقد اخرج من النقص بان يسمي كماله لفظي وهو ما يقصده
تفسيره لولا اللفظ فقط للتسميه ان شاء التصديقا لفظه

مجموع امور كل واحد منها من عام للموقف كالموقف
يقصد كتعريف الان بان يسمي تمام التامة وتعريف
النقص بان يظهر الوجود فهو تعريف بان يسمي كونه
معتبره كتمام كما صرح به بعض المتأخرين **قوله** وقد اخرج
في النقص اشارة الى ما اجازة المقصود حيث
حفظه ان يجوز التعريف بالذات الاسم كتعريف
الانسان بالحيوان فيكون جدا ناقصا او بالعرض
كتعريف بالمشية فيكون رسما ناقصا بل يجوز
بالعرض الاخص ان يسمي كتعريف الانسان بالانسان
المصطلح بعينه بل يسمي ان تعريف بالاشخ وهو غير جاز
قوله كالتعريف الى كما اخرج في تعريف اللفظي ان
يكون اعم كقولهم سعد اذ ثبت **قوله** تفسيره لولا اللفظ

قول تحمل الصدق والكذب فان كان الحكم بثبوت شي
 لشي او نفي غير ثبوت او سلبته و غير المحكوم عليه موقفا
 والمحكوم به محولا والعدل على البنية رابطته

الى ان يكون كس اللفظ من المعاني المحرمة في
 فليس فيه تحصيل محمول معلوم كانه الموقوف المحقق
 فاقم **قوله** قول القول في عرف هذا الفقه يقال للكذب
 سواء كان مركبا محقولا او موقفا فالتعريف في
 الفقه المعقولة والموقوف **قوله** الصدق الصدق المطابق
 للواقع والكذب هو اللامطابق وهذا المانع لا يرتفع
 معرقة مودة البر والحقية فلا **قوله** موقوف لانه وضع
 و يقين الحكم عليه لا كانه اجعل محلا لموضوع **قوله** والعدل
 على النسبة الحكمية فيسمى رابطته تسمية العدل باسم العدل
 فان الربط حقيقة هو النسبة الحكمية في قوله والعدل
 على النسبة اشارة الى ان الربط اداة لاداء لهما
 على النسبة التي هي من غير مستقل واعلم ان الربط

اللفظ المذكور في الحقيقة للفظ
 الذي هو على النسبة الحكمية
 في الحقيقة هو اللفظ المذكور
 في الحقيقة هو اللفظ المذكور
 في الحقيقة هو اللفظ المذكور

الى اللفظ المذكور في الحقيقة للفظ
 الذي هو على النسبة الحكمية
 في الحقيقة هو اللفظ المذكور
 في الحقيقة هو اللفظ المذكور

وقد استعملها هو

قد ذكر في الحقيقة وقد كذب في الحقيقة على الاولي
 ثلثية وعلى الثاني ثمانية **قوله** وقد استعملها هو علم
 ان الربط يشتمل الى زمانية تدل على اقران الحكمية
 باحد الازمنة الثلثة وغير زمانية كندف ذلك وذكر
 الفارق ان حكم الفلاسفة لما نقلت غير اللغوية زمانية
 الى العوينة وجد القوم ان الربط الزمانية في التفرقة
 هو الافعال ان قصه ولكن لم يكدوا في ملك اللغوية
 غير زمانية يقوم مقام است في الفاسية ويستين في
 اليونانية فاستعاره الربط الغير زمانية لفظ هو
 ونحوها مع كونها في الاصل اسما لا ادوات فندا
 ما اشار اليه المصنف بقوله وقد استعملها هو وقد ذكر ^{لا}
 الغير الزمانية اسما مشتق من الافعال ان قصه ^{تكون}

والاقطية ويسمى الجزء الاول مقدمات والاشياء ثانيا الموضع ان كان
مختصا سميت القضية شخصية وان كان ليس بالحقيقة قطعية خلا
فاين كان كسيرة ازده كالا او بعضا محصورة ككسيرة او قربة مات

في قولنا زيد كاي نايما وادريس موجودات وقوله والاشياء
قطبية اروا كاي كير الكم بنيت شي شي او نيفه غير فان
لقضية قطبية تسا كان الكم ميوث من غير تقدير او في
او يفي ذلك النوت او المناقبات بين اثنين او
بلت تلك المناقبات فالاولى شرطية مفردة والثانية
مستقلة واعلم ان جمل القضية في الجمل والشرطية على ما قرره
المعقودا ايرين المنق والاشياء وانما جمل الشرطية المتفردة

والمتفردة استوائى قوله مقدمات مقدم في الذكر قوله

تايليا ليو الجزء الاول قوله والموضوع تقسيم للقضية الكلية
باستعمال الموضوع ولذا لو حطت القضية التسمية الاقام على
فيتم ما بموضوع شخص شخصية واما هذا العباس والموضوع
الموضوع اما بكون حقيقى لقولنا هذا ان كان او كاد واما

فانما ان يكون الحكم على نفس حقيقه هذا الحكم او على ازده
وطا انا فانما ان بين كمية الازده الحكم عليهم فان
الحكم على كلهما او على بعضهما او لا فان ذلك بل يبل
فالاول شخصية والثاني لطعية والثالث محصورة
والرابع مهملة المحصورة ان بين فيهما حكم على كل
ازده الموضوع فكملة وان بين ان الحكم على نفس ازده
فجزئية وكل منهما اما موجبة او سالبة ولا بد في كل من تلك
المحسورات الا اير هو بين كمية ازده الموضوع
ليس ذلك الامر بالسواء كما ان سور البلطية
لذلك هذا الامر محيط باحكام على من ازده الموضوع
الموجبة الكلية فكل ولام الاستواء او ما يفيد بها
منه الى النكات وسور البرية الجزئية هو مفيد

فانما ان يكون الحكم على نفس حقيقه هذا الحكم او على ازده
وطا انا فانما ان بين كمية الازده الحكم عليهم فان
الحكم على كلهما او على بعضهما او لا فان ذلك بل يبل
فالاول شخصية والثاني لطعية والثالث محصورة
والرابع مهملة المحصورة ان بين فيهما حكم على كل
ازده الموضوع فكملة وان بين ان الحكم على نفس ازده
فجزئية وكل منهما اما موجبة او سالبة ولا بد في كل من تلك
المحسورات الا اير هو بين كمية ازده الموضوع
ليس ذلك الامر بالسواء كما ان سور البلطية
لذلك هذا الامر محيط باحكام على من ازده الموضوع
الموجبة الكلية فكل ولام الاستواء او ما يفيد بها
منه الى النكات وسور البرية الجزئية هو مفيد

ولا بد من الموجدية من وجود الموضوع حقيقة ما هي آثارها ومقدرا
 فالجقيقة اذ بها لا حقيقتها

المعبرة في المحصورات الارباع قوله ولد بدق الموجدية
 اي في صدقها ذلك لان الحكم في الموجدية مثبت
 في شيئين في ثبوت المثبت لاي الموضوع فاما
 هذا الحكم اذ كان الموضوع محققا موجودا اذ ان الخارج
 ان كان الحكم مثبتا في المحمول به هناك اذ في الذين
 كذلك ثم القضايا الجيدة المعبرة باعتبار وجود موضوعها
 لتاخذت اتم لان الحكم فيها لا على الموضوع الموجود في
 الخارج محققا لكل ان حيوان ينبغي ان كل ان
 موجود في الخارج في حيوان او ما على الموضوع
 الموجود في الخارج مقدر ان لكل ان حيوان ينبغي ان
 كل ما يوجد في الخارج فكان ان فهو على تقدير وجود
 حيوان وفيه الموجود في المقدر انما اعتبر في

واما البيان سور اول الفئلة وتلازم الجزئية
 في بيان سور اول الفئلة وتلازم الجزئية
 في بيان سور اول الفئلة وتلازم الجزئية

وما يفيد مما هما سوران جزئية لا يسي ولا اوجها
 ونظيرهما سوران جزئية ليس بعض وبعض ليس
 وما يوافقها قوله وتلازم الجزئية اعلم ان القضايا بالعبارة
 في المحصورات الارباع لا يزود ذلك للمهل
 ولا جزئية متلاذنان اذ كل ما صدق الحكم على اذ اذ الموضوع
 في الجزئية صدق على معنى اذ اذ وبالعكس فالهلهل متلاذمان
 بت جزئية والشجيرة لا يبحث عنها فيصومها فانه لا كما في
 سورة الجزئيات ليعرنا وصدق بها تعالى انما يبحث عنها
 المحصورات التي حكم فيها على الاتساق اجمالا وبالطبيعة
 لا يبحث عنها في العلوم الصلقات ان يطابق الحكم في شيئين
 متوفا كما هو موضوع الطبيعة للبحث في هفتها في الالات
 في موجوده في الخارج فلكمال في سورة احوالنا فافهم القضايا

اقول في نظر لان
 محقق في شيئين
 في الخارج وهو
 في الخارج وهو
 في الخارج وهو

في بيان سور اول الفئلة
 في بيان سور اول الفئلة
 في بيان سور اول الفئلة

في بيان سور اول الفئلة
 في بيان سور اول الفئلة
 في بيان سور اول الفئلة

الممكنة لا الممتنة كما زاد اللطيف و تركيب البارى و
اما في الموضوع الموجود في الذهن لمقولك تركيب البارى
ممتنع بجزان كل ما يوجد في العقل و في قول العقل تركيب
البارى فهو موهوم في الذهن بالاشتباه و غيرها
اعترف في الموضوعات التي ليست لها اوزار ممكنة
التحقق في الخارج **قوله** و قد يجعل في السبب قلدا
و غيرها ما يثار كمان في معنى السبب **قوله** من فزاي و الموضوع
فقط او من الجول فقط او من كليهما فالقضية على الالوان
معدولة للجول الموضوع و على انما يسمى معدولة للجول و
الثالث معدولة الطرفين **قوله** معدولة لان في
السبب موضوع و سبب النسبة فاذا استعمل لان في
التي كان معدولا عن معناه الا انها فسميت القضية

موجوده الموضوع كقولنا الذي جاء
معدولة الجول كقولنا الجاد العالم
معدولة الطرفين الذي لا عالم
معدولة الطرفين كل الجوانب
التي معدولة الطرفين كقولنا
حيوان معدولة الموضوع كقولنا
جوان معدولة الجول كقولنا
لان ان ٥٥٥

بذروف جزئية بما معدولة تستعمل الكل باسم جزو
القضية لا كحقيقة في السبب فلو لم يابها البيان
قوله كحقيقة البتة اعلم ان الموضوع سواء كانت ايجابا او سلبا
يكون لا محالة مكفية في نفي الوجود و الواقع كحقيقة في الوجود
او الوجود او الامكان او الاشياء او غير ذلك
فلك كحقيقة الواقعة بنفس الامر يسمى في القضية
ثم قد يخرج في القضية بان تلك النسبة كحقيقة في الوجود
كحقيقة كذا فالقضية تسمى بوجهة وقد لا يخرج
فسم القضية علة و اللفظ الدال عليها في اللفظ
و الصورة العقلية الدال عليها في القضية المعقولة
يسمى بوجه القضية فان طاعت الوجود للمادة
كقولنا كل ان حيوان بالضرورة و لا كذلك

التي هي القضية

القضية

القضية

كقولنا

النسبة مادام ان الموضوع **فضرورة** مطلقة او مادام الموضوع **ضرورة**
علمة او ضرورة **موجوب** فضرورة مطلقة او **موجوب** فضرورة مطلقة او
بمعلوم الذات من

كل ان كان بالضرورة **قوله** فان كان كالم في ضرورة
النسبة الى ان قد يكون كالم في الحقيقة للموجوب بان النسبة
او السببية ضرورة او ضرورة الالف كالم في الموضوع على ان
او به الاول انما ضرورة مادام ذات الموضوع **موجوب**
يؤكل ان حيوان بالضرورة ولا يشي من الان في
بالضرورة فليس القيد ضرورة مطلقة الا ما كان
الضرورة وعدم تقييد القيد بالضرورة بالوصف او الوقت
انما ضرورة مادام الوصف العنوني ثابت لذات
الموضوع كقول كاتب متحرك الاصابع بالضرورة
مادام كاتب ولا يشي من سبب كذا الاصابع بالضرورة
بموجوب مادام كاتبنا يسرع من ضرورة علمة لا ضرورة
الضرورة بالوصف العنوني وكما نراه في الحقيقة **موجوب**

فذا تطلق او مادام الوصف **فضرورة** علمة من

في المضرورة الخاصة كالم في **الثالث** انما ضرورة **موجوب**
مساين كقول من يخفف بالضرورة وقت حصوله الا
بضرورة الشمس ولا يشي من العلم بخفف بالضرورة
وقت الربيع فيسمى **موجوب** ضرورة تقييد القيد بالضرورة
بالوقت وعدم تقييد القيد بالضرورة **الرابع** انما
في وقت من الاوقات كقولنا كل ان **موجوب** بالضرورة
وقتا ولا يشي من تقييد القيد بالضرورة **موجوب**
سطله كقولنا وقت الضرورة فيهما **موجوب** في
تقييد القيد بالضرورة **قوله** فذا تطلق الوقت
الضرورة والذات ان الضرورة **موجوب** انفسه
يشي من شئ والذات **موجوب** انفسه كقولنا ان
مستحيل كقولنا ان **موجوب** انفسه ثم الذوات **موجوب**

عدم انفكاك النسبة الايجابية او السلبية عن الموضوع
اما ذاتي او وصفي فان كان الحكم في الموضوع بالدرام
الذات او بغيره انفكاك النسبة عن الموضوع مادام ان
الموضوع موجوده سميت القيد ذاته لاشتمالها على
الدرام ومطلقة لعدم تقييد الدرهم بالوصف العنوني
وان كان الحكم بالدرام الوصف الى بغيره انفكاك النسبة
ذات الموضوع مادام الوصف العنوني بابنا ^{تلك}
الذات سميت معرفة لان اهل الوصف ^{المعنى} يفهمون
من القيد السالبة بل من الموضوع ايضا عند الاطلاق فاذا
قيل كل كاتب يحرك الاصابع فهو ان ذلك الحكم
ثابت مادام كاتبه وعامة لكونها اعم من الوصف التي
الاجسامي ذكر **قوله** او بغيرية مطلقا عامة **قوله**

النسبة الى الحكم فيها
السبب الذي لا يتغير
الاجسامي

فالمطلقة العامة هي التي حكم فيها بكل النسبة متحققة بالعلم
اي في اجزائها من النسبة وتسميتها بالمطلق لان هذا هو
المعنى من القيد عند اطلاقها وعدم تقييدها بالقوة
او الدرهم او غير ذلك من الجهات وبالعلم لكونها
مطلقة في ذاتها لا في الاخرى **قوله**
او بغيرية مطلقا عامة **قوله** او بغيرية مطلقا عامة
فيها ليس ضروري ان يكوننا زيد كاتب بالاسكان العام
يعني ان الكناية غير مستحيلة بل يعني ان سلبها ليس ضروريا
سميت القيد مطلقا لاشتمالها على الاسكان وسلب
المفردة وعاليتها اعم من الكثرة الخاصة **قوله**
اي القضايا الذاتية المذكورة من جهة الموضوعات ^{بالمعنى}
ان القيد الموجبة اما بسيط وهو ما يكونه حقيقة ما ^{الاجسامي}

٣٢

فقط او سلبا فقط كما مر في الموهبات الثمانية واما
مركبة وهي التي تكوينة جمعيتها من كبر من الالجاب والسبب
ان لا يكون في اثنان فيما ذكر ابعبارت مستغلة
كان في اللفظ تركيب كقولنا كل ان نضاحك
بالفعل لاد ايا نقولنا لاد ايا اشارة الى كمال
لا تخاض الا ان يفاجيك بالفعل او كبر اللفظ
لكون كل ان كاتب بالاسكان ان في فاعله
قضية مملتان عاتان الى كل ان كاتب
العام ولا يشي من الا ان كاتب بالاسكان
في بالجاب والسبب بالجزء الاول الذي هو اصل العينة
واعلم ايضا ان العينة المركبة انما تحصل بتقييد بقدر تفيد
مثل اللاد ودم والا مررت **قوله** العاتان الى امة

العامة والوقية العاتة **قوله** والوقيان الى الوقية المطلقة
والمتشعبة المطلقة **قوله** بالبلاد ودم اللذان ودم اللذان
الذاتي ان به النسبة المذكورة في القافية السابقة
مادام ذات الموضوع موجود فيكون تعريفها اوجه الية
زمان من الاشارة فيكون اشارت الى تقييد مطلق
للاصل في الكيف فانهم **قوله** المشروط الى امة
المشروط العاتة المقيدة بالاد ودم اللذان كقولنا
بشرك الاصابع بالبروره مادام كاتب لاد ايا
اي لا يشي من الكاتب بشرك الاصابع بالفعل
ان اللاد ودم اللذان من امة مادام الرصف العوارض
لذات الموضوع ومن اللاد ودم اللذان كقولنا
الموضوع اية **قوله** والوقية التي امة متن العاتان الى امة المقيدة

مؤشرا الى

الذاتية

باللازمة الذاتية لقولنا باللازمة الذاتية من الذات
سكن الاصل مادام كاتب الادرايا الى كل كاتب
سكن الاصل بالفعل والوقية المنشية لما يقيد الوجود
المطلقة والمنشدة المطلقة باللازمة الذاتية من
اسمها لفظ اللاتلاق قيمت الاصل والوقية المنشية
منشدة فالوقية المنشية المطلقة المقيدة باللازمة الذاتية
تحوّل من تخفف بالضرورة وقت الجمل بالادرايا الى
الاشي من التخفف بالفعل والمنشدة المطلقة
مقيدة باللازمة الذاتية نحو قولنا الاشياء من التخفف
بالضرورة وقتا مادام الكاتب من تخفف بالفعل
باللازمة الذاتية تنفذ الافرادية الذاتية في
النسبة المذكورة في القيمة ليست ضرورية مادام

الذاتية

الوقية

١٥

الموضوع موجوده في نفسه هذا جملها يمكن تقييدها لان
يوجب ضرورة الوجود المقابل كما في نفسه فادراك
الذاتية كقوله عامة في لفظة اللاتلاق في الكيف قول الوجود
الافرادية لان معنى المطلقة العامة هو تغير النسبة في
في وقت من الاوقات ولا شئها على الافرادية
فالوجودية الافرادية من المطلقة العامة المقيدة باللازمة
الذاتية نحو كل ان من تخفف بالفعل باللازمة الى
الاشي من الازمان من تخفف بالامكان العام من كبر
المطلقة عامة وممكنة عامة اجدها موجوده والاشي بالوقية
او باللازمة الذاتية لان تقييدها يتبين باللازمة
الوضع غير محسوس ضرورة شاق للادرايم كجب الوصف
ح الوجود كجب الوصف ثم يمكن تقييدها بالوقية المطلقة

انما سميت وجودية م م م م

الذاتية باللازمة الذاتية

ويسمى الوجود اللازم وقد قيل المكنة العادة بالضرورة جانب المقتضى
انما يسمى المكنة الخاصة وهذه مركبات لان اللازم اشارة الى مطلق

٣٣٢

منه استخرج اني قد رتب في الوجودية العادة بالضرورة
المطلقة العادة بقيدة باللازم انما هو كاشي من
الات من نفس بالفضل من مركب مطلقين عاداتي في الوجود

موجودة الافردي سببه **تقولا** ايضا اي كما ان المكنة
العادة بالضرورة الجانب الخالف تفكيك بالضرورة

الجانب الموافق ايضا فيه القيد بكونه كاشي في المكنة
ان سبب الضرورية كالمجانب الخالف سبب المكنة طرف

الموافق وسبب ضرورة الطرف الموافق سبب المكنة
الطرف المقابل فيكون كاشي في العفة كما يمكن الطرف

الموافق المقابل كوكل النان كاتب بالامكان المسمى
فان يمكنه كل ان كاتب بالامكان العام ولا يشي

من الات من الجانب بالامكان العام **تقولا** فمذه مركبات

عش

الجانب الخالف

باللازم الوصف ايضا ككنة المركب غير متقدم واما

انما كاشي بقيد هذا القضا باللازم باللازم ام الذاتي
كذلك يصح بقيد باللازم الذاتي وكذلك يصح

ما سوى المترادف العادة من ذلك بالضرورة الوجودية
والصحيح بالضرورة الوجودية بالضرورة الوجودية

مع كل من تلك الوجودات الاربعة من جهة المكنة
بما هي متقدمة والبقية بالضرورة الوجودية

بقيد المطلقة العادة باللازم واللازم الوجودية
بكنة تقيد باللازم الذاتي والوصفي ككنة العادة

الضرورة واللازم الوصفية من جهة
فما اشر اليه بل سبب الاشارة الى بعض افراده ككنة

كثيرة افراده متوفرة الما ككنة التقيد باللازم
تقيد

بما هي متقدمة والبقية بالضرورة الوجودية
بما هي متقدمة والبقية بالضرورة الوجودية
بما هي متقدمة والبقية بالضرورة الوجودية

بما هي متقدمة والبقية بالضرورة الوجودية
بما هي متقدمة والبقية بالضرورة الوجودية
بما هي متقدمة والبقية بالضرورة الوجودية

٣٣٣

عامة ولا فرقة الى حكمة عامة هي الحق الكيفية موافقة الكمية ما قديما
 فصل الرتبة متسا انكم فيها بشؤون نسبة على تقدير اخرى او لينة عنه
 لروية ان كان ذلك من

اي هذه القضايا السبع المذكورة وهي المترط الى اخره والفرقة الى
 والرتبة المترط والوجودية والاضرابية والوجودية والعددية
قوله في معنى الكيفية اي في الالجاب والسبب قربان
 في بيان معنى اللادوام والضرورة واما المرافقة في الكمية
 والرتبة فلان الموضوع في القضية المركبة امر واحد فقد حكم عليه
 بجليين مختلفين بالالجاب والسبب فان كان الحكم
 الجزاء اول عكس الافراد كما في الجزاء التام ايضا على
 وان كان على البعض الافراد فالاولى كذا في التام
قوله لما قيد بها اي التقدير التي قيدت بها اي بالادوام
 والضرورة يعني اصل القضية **قوله** على تقدير ارجح
 النسبتان بتوحيدين او سببتين او مختلفتين فون
 كل ما لم يكن زيد فهو انما لم يكن انما متصله متوحدة
 فانها كانت متوحدة في الوجود
 فانها كانت متوحدة في الوجود
 فانها كانت متوحدة في الوجود

لعلدة والافانفاقيمة ومنفصلة او كمتباينة النسبتين ولانها فيما
 صدقوا ذلك بان

الموجبة ما حكم فيها باتصال النسبتين والبالبر ما حكم فيها باليب
 اتصال النسبتين في النسبة كما كانت الشمس طالما كان
 موجودا وكذلك الازوية الموجبة ما حكم فيها بان الاتصال
 لعلدة والبالبر ما حكم فيها بالبرسبب اتصال او كان
 لكن لالعلدة واما الالفاقيمة في ما حكم فيها بالانفصال
 او بغيره غير ان كسر ذلك مستند الى علدة كل واحد
 الالف ناطق فالجزم انهم ليس كل كالف
 ناطق بان النسب **قوله** لعلدة وهو اول سبب
 التي كعملية طلوع الشمس لوجود الهما في قولنا كما
 الشمس طالما خالها موجود **قوله** يتبا في النسبتين سواء كانت
 الشبان بتوحيدين او سببتين او مختلفتين فان كان الحكم
 بينا فيما في منفصله متوحدة وان كان سببها متفصلة
 وكان كسر النسبتين
 فانها كانت متوحدة في الوجود
 فانها كانت متوحدة في الوجود
 فانها كانت متوحدة في الوجود

الموجبة ما حكم فيها باتصال النسبتين والبالبر ما حكم فيها باليب
 اتصال النسبتين في النسبة كما كانت الشمس طالما كان
 موجودا وكذلك الازوية الموجبة ما حكم فيها بان الاتصال
 لعلدة والبالبر ما حكم فيها بالبرسبب اتصال او كان
 لكن لالعلدة واما الالفاقيمة في ما حكم فيها بالانفصال
 او بغيره غير ان كسر ذلك مستند الى علدة كل واحد
 الالف ناطق فالجزم انهم ليس كل كالف
 ناطق بان النسب **قوله** لعلدة وهو اول سبب
 التي كعملية طلوع الشمس لوجود الهما في قولنا كما
 الشمس طالما خالها موجود **قوله** يتبا في النسبتين سواء كانت
 الشبان بتوحيدين او سببتين او مختلفتين فان كان الحكم
 بينا فيما في منفصله متوحدة وان كان سببها متفصلة
 وكان كسر النسبتين
 فانها كانت متوحدة في الوجود
 فانها كانت متوحدة في الوجود
 فانها كانت متوحدة في الوجود

وهي الحقيقة او صدقها فقط لما نوه وعل منها عداية ان كان
 التناقض في الجزم والافتقار في نسبة من مس
 لما اراد ان يوضح

اشياء
 مستزادة

ثم انما في الشرط ان كان على مسبق تعاقب المقدم واللاحق
 او بعضها مطلقا

356

سائر **قوله** وهي الحقيقة المنفصلة الحقيقة ما حكم فيها بيننا
 في النسبتين في الصدق والكذب كقولنا اما ان يكون
 العدد زوجا واما ان يكون زوجا او عدد فردا او حكم فيها
 بسبب تناقض النسبتين في الصدق والكذب كقولنا
 ليس نسبة واما ان يكون زوجا او فردا فبما يتساوى
 والمنفصل الماتر المجمع ما حكم فيها بيننا في النسبتين او لا
 يتاخرهما في الصدق فهو كقولنا اما ان يكون شجرة واما
 ان يكون حجر او المنفصل الماتر المجمع ما حكم فيها بيننا في النسبتين
 او لا يتاخرهما في الكذب فقط واما ان يكون زيد في الجودا
 ان لا يكون في الكذب فقط واما ان يكون زيد في الجودا
 ان لا يكون في الكذب فقط او صدقنا فقط الى لافي كذب او مع
 قطع النظر عن الكذب متى جاز ان يتبع النسبتان في الكذب
 وان لا يجاز ويقال للمع الاول ناتر المجمع بالجمع الالخص

وانما ينبغي ان لم او كذا فقط الى لافي الصدق
 او مع قطع النظر عن الصدق والاول ناتر المجمع
 الاخص وانما بالمعنى الاسم لذات الجزم ان كان
 المنفصل بين الطرفين الى المقدم واللاحق منافات
 فبشيء غير ذي تعلق الى مادة حقيقة كالمنافات بين
 الزوجية والفردية لانه حقيقة مخصوص المادة كالمنافات
 بين السواد والكتابت لانه في التبع كسود وكتابت
 او كونه كتابا غير اسود فالمنافاة بين طرفي هذا المنفصل
 لانها تها على كسب مخصوص المادة اذ يتبع السواد
 الكتاب في الصدق وفي الكذب في مادة اوفى هذه
 منفصل حقيقة اتفاقية **قوله** ثم انما ان يكون
 وهو لا يشير وطبيع كذا ذلك الشرطية ايضا سوارا

فما اراد ان يوضح ان السواد والكتابت

لان معزول هو حقيقة المنافات
 في الصلابة حقيقة عدوها الكذب
 للعدو الثاني هو ان اسماها الكذب
 بهما والتعريف هو حقيقة المنافات
 مع حقيقة الكذب في المنافات
 في الحقيقة انما هو ليس هو ان
 في الفرض الثاني هو ليس هو ان

متصدرا او متفترقا في الالمحورة الحرة البرية والهملة
والشخية ولا يعقل الطرية هنا **قوله** على تقدير المقدم كقولنا
كلما كانت الشمس طالت فانها موجودة **قوله** فكيف وسور بالمتصد
الموجبه كمالا وهي متى واما في معناها وفي المقصد اياها
وتجوها عند ان في الموجبه وانما لم يمتطفا فسور ليس اليه
قوله او بعضها مطلقا الى بعضها غير متين كقولك قد يكون اذا
كان الشئ اجورا ما كان الشئ **قوله** جزيرة وسور في
الموجبه تصد كانت او منفصلة قد يكون في الالات
قولا لا يكون **قوله** فتخصية كقولك ان الشئ اليوم الراكب **قوله**
والاى وان لم يكن الحكم على جميع تقادير المقدم ولا
بعضه فان كانت من بيان الكليات البقية مطلقا **قوله**
بواذا كان الشئ الشئ نا كان اجورا **قوله** في الالات

قبل دخول اداة الانفصال والاتصال عليهما **قوله**
جيتان كقولنا ان كانت الشمس طالت فانها موجودة
طرفها وما الشمس طالت وانها موجودة **قضاك** جيتان
قوله او متصتان كقولنا كلما كانت الشمس طالت فانها
موجودة فكيف لم يكن النهار موجودا لم يكن الشمس طالت
طرفها وما طالت فانها كانت الشمس طالت فانها موجودة
وقولنا لم يكن النهار موجودا لم يكن الشمس طالت **قضاك**
متصتان **قوله** او منفصتان كقولنا كلما كان اياها
اما يكون العدد زوجا او فردا فدايا **قوله**
بتساويين او غير قسميهما **قوله** او مختلفتان بان يكون احد
الطرفين جمليه والا فوا متصدرا او اجدهما جمليه والا
منفصلا او اجدهما متصدرا والا فمتصدرا والا

ان كان م

ان

عن أبي بصير قال قال النبي صلى الله عليه وسلم
كذب الأجر والكفر بالبكر

ولا بد من الاختلاف في الكذب والكيف والجهة من

هذا الخبر في بعض النسخ
التي فيها قوله كذب الأجر
والكفر بالبكر

وعليك يا رسول الله ما كنا نعلم إلا الله **قوله** عن العالم
بمع السكوت عليها ويحمل الصدق والكذب مثل
الشمس على تركيب تام غيري يحمل الصدق والكذب
لاشع بالقيمة إلا إذا دخلت عليه إدراكه
شدة وقت من كانت الشمس على التمام مع أن
ولم يحل الصدق والكذب وصححت إلى أن يتم البرهان
شدة فانهما موجود **قوله** اخذوا القضاة قديما
الشاقص لا يكون بين المفردات على ما لا
الكلهم في شاقص القضاة **قوله** بحيث لم يفرق
الاختلاف الواقع بين الموجهة والسادة البرهانية فانها
قد يصدقان معاني وتوافق الجوانب
فلم يتحقق الشاقص بين البرهانيين **قوله** وبالجملة إلى يلزم كذب

بالقاضي

كل من القاضين صدق الاخرى وفتح هذا ليقيد الاختلاف
الواقع بين الموجهة والسادة الكلتين فانما قد يكون
بحولاشي غير الجوانب نفسا وكل حيوان إن كان قد تحقق
الشاقص بين الكلتين ايضاً وقد علم ان القاضين لا
كانتا صورتين يجب اختلافهما في الحكم لا يفرق بينهما
قوله ولا بد من الاختلاف في شراطين القضاة
ان كثر احد القاضين موجهة والآخرى بالسادة
ان الموجهتين وكذا السادتين قد يجمعان في الصدق
الكذب ثم ان كان القاضين محصورين يجب اختلافهما
في الحكم ايضاً ثم ان كانتا موجهتين يجب اختلافهما
في جهة فان الموجهتين قد يكونان معاً كقولنا كل من
كاتب البرهانية ولا يشي من الان بالفرقة بينهما

القاضي

كاتب

والا كما واما عدد النقيض للضرورة الممكنة العامة وللضرورة المطلقة
العامة الخمسة الممكنة والمعقولة العامة الخمسة المطلقة من

فيعرف ان ما هو لا يمكن ان يكتب بالامكان
ولا يشي ان الامكان يكتب بالامكان **قوله** الا
فما عداها الى شير طي النقيض التي والعقبة في هذا
الامر الثلثة المذكورة اعني الكيف والجهه وضوابطها
هذا الاتحاد في فخر الاتحاد في امور ثمانية قال فاطم
الشراطيني تمت وصحة شرطه وان وصحة وضع
وتحول ومكان وصحة شرطه وان شرطه كل
دون فان **قوله** ونقيض الضرورية العلم ان نقيض كل
شيء رقيق القصة ان حكم فيها ضرورة الابطال والسبب
هو في حكم فيها سبب تلك الضرورية وسبب كل ضرورة
هو عين امكان الطرفين المعقولة ضرورة الابطال
امكان السبب ونقيض ضرورة السبب امكان الابطال

والشرط الذي
انما كان في الوجود ان ان
الامر الثلثة المذكورة اعني الكيف والجهه وضوابطها
هذا الاتحاد في فخر الاتحاد في امور ثمانية قال فاطم
الشراطيني تمت وصحة شرطه وان وصحة وضع
وتحول ومكان وصحة شرطه وان شرطه كل
دون فان **قوله** ونقيض الضرورية العلم ان نقيض كل
شيء رقيق القصة ان حكم فيها ضرورة الابطال والسبب
هو في حكم فيها سبب تلك الضرورية وسبب كل ضرورة
هو عين امكان الطرفين المعقولة ضرورة الابطال
امكان السبب ونقيض ضرورة السبب امكان الابطال

بالاعلان
فقط في العلم
بما لا يخلو
من العلم
بما لا يخلو
من العلم

والنقيض الذي
انما كان في الوجود ان ان

٣٩

ونقيض الذات هو السبب الذي لا يعرف ان
يزن فبغير الطرف المقابل فرغ دولم الا يبين
فبغير السبب وسبب دولم السبب في فخر الابطال
فالممكنة العامة نقيض صرح للضرورة المطلقة والمطلق
العامة لازمة لنقيض الازمة المطلقة والممكنة نقيضها
الصحيح وهو اللادولم مفهوم يحصل من غير القضايا المتعاقبة
قالوا المتعاقبة نقيض الازمة هو المطلقة العامة ثم
الى نسبة الازمة الممكنة الى ضرورة العامة نسبة الممكنة العامة
الى الضرورية المطلقة فان الخمسة الممكنة هي الحكم فيها
الضرورة الوافية الى الضرورية مادام الوفاء في
الاجاب المتخالف فيكون نقيضها حكمها كما في ضرورة
الاجاب المتخالف يجب الوفاء بقولنا بالضرورة

والنقيض الذي
انما كان في الوجود ان ان

وغيره

لا باطل
 كل كاتب متحرك الاصابع ما دم كاتبه لا يفتقر في بعض
 الكلمات ^{لا باطل} المتحركة الاصابع حين هو كاتب بالالكان
 ويستبرأ بحيث لا يطلع في بعضه في بعضه بل يبرأ
 العقاب ذرت الموضع بالوصف العواتي الى العرف
 العكسية المطلقة العامة الى الدير وذلك لان الحكم في
 الوفرة العامة بدو المنتهية مادام ذرت الموضع متصفقا ^{الوصف}
 العواتي فتقتصر على ما هو سلب ذلك الدير
 وقوع الطرف المقابل في اوقات الوصف العواتي
 وهذا هو الوجه لطلوع المماثلة لينة الوفرة في الكيفية
 قولنا بالدرم كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبه
 قولنا ليس في الكلمات بمتحرك الاصابع حين هو كاتب
 بالفعل والمصطلح تعرض لبيان تعريف الوفرة والمنشأة ^{المطلقة}

وللكاتب المعلوم المراد به في الجزئية ولكن في الجزئية بالمتبته الى كل زدها
 في زدها الموضع

من الباطل اذ لا يتعلق بذلك فرض فيما ياتي في جزئية
 العكس والاقية بخلاف باق الباطل ^{تو}
 ولكن كونه عكس ان نقض كل شي فرضا معلوما في الجزئية
 انما يكون برضا احد جزئية لا على التعيين على سبيل ^{الكل}
 اذ يجوز ان يكون برضا كلا جزئية فتقتصر الجزئية للكتابة فتقتصر ^{اص}
 جزئية على سبيل منع الكل فتقتصر قولنا كل كاتب متحرك
 الاصابع بالضرورة مادام كاتبه لا اذ ايا اي الاشياء
 في الكاتب متحرك الاصابع بالفعل فتقتصر منه فمطلقاته
 الكل وهي قولنا انما بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع
 بالالكان حين هو كاتب وانما بعض الكاتب متحرك ^{الاصابع}
 واما وانت بعد اطلد ذلك على جميع الكليات
 وتقاين الباطل كونه من شرطه في التفاصيل ^{ولكن}

لا يقى

الجزئية بالنسبة الى كل فرد فيكون لا يكتفي في الصدق
 القضية المركبة الجزئية الزديديي نقيضين فيهما وبما
 الكلية ان اذ قد يكتب المركبة كقولنا نعم في الجوان
 بالفعل لا اذ ما يكتب كقوله نعم في جزئها ايضا
 قولنا لا شيء في الجوان ان لا ياد قولنا كل حيوان
 ان في اذ ما في نظير في النقيض المركبة الجزئية ان
 او رد الموضوع كلها ضرورة ان نعني الجزئية الكلية
 ثم في نقيض الجزئية بالنسبة الى كل واحد من تلك الاقوال
 ويقال في المثال المذكور كل حيوان اما ان اذ
 او سين ان في اذ ما في فيصدق النقيض في
 كقوله مرددة الجول فتقول الى كل فرد اذ في
 الموضوع **قوله** طرف القضية هو ان كان الطرفان هما الكون

والجول او المقدم واما في واعم ان العكس كما يطبق على
 المصدرى المذكور كذا فيك يطبق على الحقيقة في صفة
 من التبديل وذلك الاطلاق بما في في تبديل الطرف
 المقبول على المقبول وانما على المحلوق **قوله** مع تمام الصدق
 يعني ان الاصل لو فرض صدق زم صدق صدق ان
 لا انزيب صدقهما في الواقع **قوله** والكيف يعني ان
 الاصل موجبة كان العكس موجبة وان كان سالبة كان
 سالبة **قوله** الموجبة انما تنعكس في جزئها ان الموجبة كانت
 في كل ان في الجوان اذ في نقيض ان في الجوان انما
 تنعكس الى الموجبة الجزئية لا الى الموجبة الكلية اما صدق
 الجزئية فظاهر ضرورة انه اذ صدق الجول على ما صدق
 على الموضوع كقوله وبعفنا تقارن الموضوع والجول في

هذه الفردية صدق المحول على اذ الموضوع في الجملة واما
عدم صدق الكمية فذلك المحول في القصة للوجه وتكرار
من الموضوع ولو عكست القصة صار الموضوع اعم من
صدق الاشياء كلها على الاسم فالعكس للذم الصدق
في جميع المولد وهو الموجبة الجزئية هذا هو البيان في الجملة
وقس عليه الحال في الرطبات فهو الجواز المحول على بيان
السبب في الظاهر المذكور واما الالجاب فيدي كما
قوله واللازم سلب الشئ عن نفسه تقريه ان يقال كل صدق
قولنا لا شئ من الالف في خبر صدق لا شئ من الجوز
والا صدق يقضيه وهو بعض الجوز ان فتم مع الالف
تقول هو الجوز ان ولا شئ من الالف ان الجوز
بعض الجوز ليس الجوز هو سلب الشئ عن نفسه فهذا حال

هو يقضي العكس لان الاصل صادق والاشياء متعكفة
العكس اطلاقا فيكون العكس حقا وهو المقدم
وجميع سبب الالف عن بعض الاسم مثلا صدق
اجوز ان ليس بالالف ولا يصدق بعض الالف
قوله او المقدم مثلا يصدق قد لا يكون اذ كان
ان كان ناكنا جوازا **قوله** واما يجب الجزئية ان ما
هو بيان العكس القضا يجب الكم والكيف واما
الجملة **قوله** اللدنيان الى الضرورية والاشياء
كلها صدق قولنا ما يفرد او دايا كل ان
صدق قولنا بعض الجوز ان باللفظ عين الجوز ان
الا يصدق يقضيه وهو دايا لا شئ من الجوز ان
ما لزم جوازا ما يمنع الاصل شئ لا شئ من الالف بان

هو يقضي العكس لان الاصل صادق والاشياء متعكفة
العكس اطلاقا فيكون العكس حقا وهو المقدم
وجميع سبب الالف عن بعض الاسم مثلا صدق
اجوز ان ليس بالالف ولا يصدق بعض الالف
قوله او المقدم مثلا يصدق قد لا يكون اذ كان
ان كان ناكنا جوازا **قوله** واما يجب الجزئية ان ما
هو بيان العكس القضا يجب الكم والكيف واما
الجملة **قوله** اللدنيان الى الضرورية والاشياء
كلها صدق قولنا ما يفرد او دايا كل ان
صدق قولنا بعض الجوز ان باللفظ عين الجوز ان
الا يصدق يقضيه وهو دايا لا شئ من الجوز ان
ما لزم جوازا ما يمنع الاصل شئ لا شئ من الالف بان

بالفعل

بالفردية او دوريا **قوله** والعائنان اي المشترك
 العائنة والعرفية العائنة مثلا اذا صدق بالفردية او بال
 كل كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبه صدق في كل
 الاصابع كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع والاصابع
 نقيضة وهو ايا لا شئ اخر متحرك الاصابع كاتب
 كاتبه **قوله** والعائنان اي المترادف في العرفية
 اي في حكيان التي تسمى مطلقه معقدة باللدورام اما
 الى اجنبية المطلقة فلذلك كل صدقت في العائنان
 وقد قران كما صدقت للعائنان صدق في كمالها مطلق
 واما اللادورام فيبان صدقة انه لو لم يصدق لصدق
 نقيضة ونفيها فيفيض الى الجزء الاول عن الاصل فيخرج
 ونظم الى الجزء الثاني من الاصل فيخرج ما ينافي في كمالها

بالتحرك الاصابع فيقول ان كل كاتب
 بالفردية او باللدورام اي في حكيان
 الى اجنبية المطلقة فلذلك كل صدقت في العائنان

الفيض

للمترادف

كلما صدق بالفردية او باللدورام كل كاتب متحرك
 كاتبه لادوية الصدق في العكس في كل الاصابع كاتب
 بالفعل حين هو متحرك الاصابع لادوية الصدق في العكس
 فقط لادوية الصدق في العكس لادوية الصدق في العكس
 ليس في كل متحرك الاصابع كاتبه بالفعل فلذلك لادوية
 لصدق نقيضة هو قول كل متحرك الاصابع كاتبه
 ففرضه بالجزء الاول عن الاصل ونقول كل متحرك الاصابع
 كاتبه ايا وكل كاتب متحرك الاصابع في كل الاصابع
 متساو فيقول كل متحرك الاصابع كاتبه ايا وكل
 من العائنان في كل الاصابع بالفعل في كل الاصابع
 الاصابع في كل الاصابع في كل الاصابع في كل الاصابع
 من صدق في كل الاصابع في كل الاصابع في كل الاصابع

بالتحرك الاصابع فيقول ان كل كاتب
 بالفردية او باللدورام اي في حكيان
 الى اجنبية المطلقة فلذلك كل صدقت في العائنان

باطلة فيمنع الاجرام ^{والمطلقة} **قوله** وهو المطلقة ^{العامه}
بمطلقه فانه اي جزءه القضايا لا يتبعكس كل واحد فالقضايا
عامه فيقال لو صدق كل ب يا احد الجهات ^{في قولنا او في قولنا} **قوله**
بعض سبح بالفعل والاصدق يقضيه فهو لا يشي
سبح واما وهو مع الاصل في لا يشي عزه في
قوله ولا كس للمكثين اعلم ان صدق وصف الموضوع
في ذاته في القضايا المعبرة في العلوم بالايمان ^{في القضايا} **قوله**
وبالفعل صدق في كل ب بالايمان على راي ^{القاضيا}
هو ان كل ما صدق عليه ب بالايمان صدق على ^{بالايمان}
ويكسكس ب وهو ان بعض ما صدق عليه بالايمان ^{بالايمان}
ب بالايمان وعلى راي الشيخ ينوع كل ب بالايمان
هو ان كل ما صدق عليه ب بالفعل صدق عليه ب بالايمان

وكيف عكس على اسلوب الشيخ هو ان نفس اصدق على ^{منه}
بالفعل صدق عليه الاصل ب صدق الكس مثل ادائه ^{منه}
ان مركب زيد بالفعل مخفف النفس صدق كل جار
بالفعل مركب زيد بالايمان ولم يصدق عليه ^{وهو ان}
بعض مركب زيد بالفعل جار بالايمان فالصحيح
وهو ب الشيخ ان هو السبب في العرف الا الحكم بازيلا ^{عكس}
للمكثيين **قوله** يعكس الدائمان داية اي الضرورية
المطلقة والدائمة المصنوعة ^{بها} **قوله** مطلقه مثل الاداء
قوله لا يشي عزه الا ان ب جار بالضرورية او بالضرورة
صدق لا يشي عزه الجواب ب واما ^{بالفعل}
ان ب بالفعل وهو مع الاصل في بعض ^{بها}
واما ب **قوله** وانسان عرفة عامة اي المشروط ^{بالايمان}

يصدق يقضيه ب

والوفيرة العامة نيك في حرف عامة مثل اذا صدق في حرف
 او بالرواح لا شيء من الكاتب ساكنة الاصابع ما دام يكتب
 صدق بالرواح لا شيء من ساكنة الاصابع يكتب بالرواح
 ساكنة الاصابع والافيدق في حرفه وهو قولنا بعض ساكنة
 الاصابع يكتب بالرواح ~~بعض~~ ساكنة الاصابع ومع الاصل
 شرح بعض ساكنة الاصابع ليس ساكنة الاصابع يعني ساكنة الاصابع
 هف قوله والماضان ~~الماضان~~ اي المشروط في الحروف
 اشارة الى حرف عامة ساكنة في مقيدة بالاداء وهو في
 هو اشارة الى مطلقه عامة هو حرفه من مقول اذا صدق
 لا شيء من الكاتب ساكنة ما دام يكتب الاداء يا صدق
 لا شيء من الكاتب ساكنة ما دام يكتب الاداء يا صدق
 اي بعض ساكنة يكتب بالالفعل اما الجزء الاول فمقيدة

الاصابع

والاداء
 والاصابع
 والاداء

بالفعل او بالاداء

واما انما في فظة لولم يصدق في حرفه لا شيء من الكاتب
 يكتب واما ياد بفتح الاداء اصل وهو ان كل
 كاتب ساكنة بالفعل شيء لا شيء من الكاتب يكتب
 وزنا لم يرم الاداء في الكل لانه يكتب في مثلها
 كل ساكنة يكتب بالفعل لصدق قولنا بعض الساكنة ليس
 يكتب واما كما لارض قال المصنف السرفي ذلك ان
 ان ترمو حرفه لا يكتب الا بقرينة وفيه نامل اذ
 انما كل الجمع الى الجمع منوط بانكس الا جزا الى الا جزا
 كما يندبرك من شرط انكس الى الوجوه الموضحة
 فانها حين الوجوه تنحصر الى اربعة الاداء
 انما منها وهو المظنة العامة ان لم يكن لها فتر قوله
 شرح في هذا الجرح لان كبره بنسبها عن الاصل اذ هو

الصدق

او غير تميز باليهما كذا لا ولا صدق والصدق وانما هو
الشكل الاو للمعلوم صحه في تميز الثاني في النقيض
بإطلاق العكس **قوله** ولا يس للبوابة اي السوابب الباقية
وهي مستوعبة المطلقة والمنسوبة للمطلق والمطلق العادة والمكروه
العام في الباطن والوقيان والوجوديات والممكنات
في المركبات **قوله** بالنقض اي يزيل الخلف في ما
منه ان يصدق الاصل في مادة بغير العكس فعمل ذلك ان
العكس غير لزم لئلا يبين الخلف في تلك القضايا
ان الحكماء وهو الوقت قد يصدق بغير العكس فانه يصدق
في الخلف وقت الترسيع لا ولا يباح كذب الخلف
ليس بغير الامكان العام لصدق بغيره وكل الخلف في
بالضرورة واذ تحقق الخلف وعدم الالتماع في الا

تحقق في الاسم اذ العكس لازم للنقيض فهو نفس الاسم
كان العكس لازماً للاسم والاعم لازماً للنقيض ولازم للذم
لازم في كونه العكس لازماً للنقيض وهو قد يمتنع عدم
بمعنى واما انما في العكس الخيرية لانها اعم من الخيرية
العامه لانها اعم من سائر الموجودات واذ لم يصدق
الاسم لم يصدق النقيض بالطريق الاو بل يصدق العكس
قوله تبدل نقيض الطرفين اي جعل نقيض اعم الاو من الاصل
بغيره وانما يصدق التمام في اوله اولاً مع تغير الصدق اي
كان الاصل مما اذا كان العكس مما وقع مع الكيف
ان كان الاصل موجبا للعكس موجبا وان كان سالبا
كان سالبا مستلزما لكل من يتكلم على النقيض في
كل ليس يسبح في غير طريق القدماء واما التمام في

ان الاعم
الاعم

عكس النقيض هو جعل نقيض الجزاء ثانيا اوله وحين الجزاء
 ثانيا مع ثمة الكيف الى ان كان الاصل موجبا كان العكس
 سالبا وبالعكس ويعبر بها الصدق كما تقولنا كل رجل
 ينكس الى قوله لا شيء مما ليس بسبح والمفهوم
 بقوله وحين الاول يابا للعلم بهما ولا باعتبارها الصدق
 في تعريف اننا نذكره سابقا بحيث لم يتناول في هذا
 علم اعتبار ههنا انهم انما يتناولوا كالمستوي على
 القدم ما اذ في غير قطب الكمال وركت ما اورد
 ان قولنا او تفصيل القول في وقيافه لا يسير الجبال قوله
 ههنا اي عكس النقيض قوله في المستوي يمكن ان السالبة
 الكيفية كعكس الاصل كذلك الوجه الكيفي في
 ينكس كقوله وجزاؤه لا ينكس اصدقا قولنا هو جزاؤه

في ان ذلك الموجبات في المستوي
 في كونه بالجزاؤه لا ينكس اصدقا

لان ان وكذا بعض الان لا حيوان او كذلك
 الجزاء التصريح للوجهات اعني الوقتين والوجوديتين و
 الممكنين والمطلقة العامة لا ينكس واسبان عكس على سبب
 تفصيله في السوابق في العكس تسمى قوله وبالعكس الى ان
 ههناكم الموجبات في المستوي كالموجبات في المستوي لا
 ينكس الا بؤرة كذلك ابا بهما لا ينكس الا بؤرة الجزاء
 ان كونه في القول في الابل اسم من الموصوفين ولا يجوز
 الاخص من غير ان الاسم كلما شذ به كاشي من الان
 بل حيوان ولا يصح لا شيء من الحيوان بل ان كصدق
 لبعض الحيوان لان ان كان الونس وكذلك كسب الابل
 الدائمان والعاشق عكس جزاء مطلقه وايضا ان عكس مطلقه
 لادامه والوقتية والوجودية وان والمطلقة العامة ولا

بطلان عكس

والبان السان والنقض النقض وقد بين انكاس
الخاصين من الموضحة الجزئية هما مابا ابته الجزئية ثم الى
الرفيضة الخاصة من



لكنين على في الموجبات في السوى **قوله** والبيان
في كمال المطالب المذكورة في الكمال المستوي كما هو

فكذا بينهما **قوله** والنقض النقض الى مادة الخلف **قوله**
وقد بين انكاس الخاصين الى ابا بان انكاس الجزئية السان
الجزئية في العكس المستوي الى الوفرية كما هو ان يقال متى صدق

بها في اده الخلف

بعض من ليس ب مادام من لاد ايا ما هي من ب

بالفعل صدق بعض ليس ب مادام لاد ايا ما هي من ب

بمع بالفعل وذلك بديل الاقراض وهو ان يرضى

ذات الموضوع عن بعض من في ب حكم لادوام الاصل

ووجه بالفعل الصدق هو ان على الذات بالفعل على هو

التحقق فصدق بعض ب مع بالفعل وهو لادوام العكس

ثم نقول ليس ب مادام ب والا لكان من في ثبات

بلا تقرأ من

٤٨

كوز ب فيكون ب في بعض اوقات كوزن لان الوتر

اذا اتقرا فان ذات ثبت كل منهما فان الاخر في كماله

وقد كان حكم الاصل انه ليس ب مادام من بعض من ان

بعض ب بالان ليس ب مادام ب وهو الجزاء الاول

فثبت العكس على الجزئية فانهم ولا بان انكاس

الخاصين من الموضحة الجزئية في كماله المستوي الى الوفرية

ان يقال اذا صدق بعض من ب مادام من لاد ايا ما هي من ب

بعض من ليس ب بالفعل صدق بعض ليس ب مادام

ليس ب لاد ايا ما هي من ب ليس ب ليس ب بالفعل و

ذلك ب الاقراض وهو ان يرضى ذات الموضوع اعني بعض من

وصدق بالفعل على ب ب الشيخ وهو التحقيق وهو ليس ب بالفعل

بحكم لادوام الاصل فصدق بعض ليس ب ب بالفعل وهو

واحد

ما دام ليس بـ

يلزم لما هو العكس لان الانيات يلزمه في قول
وليس ما دام ليس بـ والالكان في معنى اوقات
كونه ليس بـ فيكون ليس في معنى اوقات كونها كما
وقد كان في الاصل الخشب ما دام من ههنا فقد
ان ليس ما ليس بـ وهو ليس بـ ما دام ليس بـ
ليس بـ هو ليس بـ وهو ليس بـ العكس في العكس
بكل ما فيه في القياس او قد يفرق المؤلف قول في
وهو اعم من المؤلف المناسب بين افراده لانه
من الالفة خرج بذلك شريف المحقق في شرح الكشف
وج ذكر المؤلف بعد القول من قبيل ذكرها في بلاد العام
هو متعارف في تعريفات وفي اعتبار الالفة بعد
التركيب اشارة الى اعتبار اجزاء القوي في قول المؤلف
هنا

انظر

انظر في المؤلف

بشر

يشتمل المركبات التامة وغير اكلها ويقول المؤلف في قضايا
خرج ليس كذلك كالركبات الغرائبية والقيضة الواحدة
المستزادة لهما عكس نقضها لا البسيط فقط ولا المركبة
فلان المتبادر من القضاة القضايا للتحريم والحوادث اشارة الى
ليس كذلك اولاً لان المتبادر من القضايا ما يتحقق في
قضايا متعددة ويقول يلزم خرج والاستواء يشتمل
او لا يلزم منها شي ثم يحتمل منها النظر في شي ويقول لا
خرج ما يلزم من قول افراده بـ مقدمة خارجة المساواة
بجواب وب مساوية الكمال لا تزل بـ بـ
خارجة من ان مساوية المساوية في المساواة
مع هذا المقدمة كما يرجع الى قياس وبنها ليس مقام
الموصل بالذات فاحرف ذلك والقول الاخر اللزم

المساواة

فانه يلزم ذلك ان مساوية

فان المذكور ايقربا وانه وجهية فاستثنائي والاصح

القياس يسمى شجرة وطلوبها **قوله** فان كان القول الآف
الذي هو الشجر والمراد باده طرفاه **قوله** علمه **قوله** المراد
بغير الترتيب الواقع بين طرفيه سواء تحقق في منزلة الالجاب
او السلب فان ذكره المذكور في الاستثنائي فيقولون
ان كان هذا ان جرت من كانه يجوز ان يكون
شيخ ان هذا ليس بالبن والمذكور في القياس هذا
وقد ذكره المذكور في غير عين الشجر ليقول ان في المثال المذكور
كذلك ان في شيخ ان هذا هو ان **قوله** فاستثنائي كانه
على كلمة الاستثنائي لانه **قوله** والامر وان لم يكن القول
الاخر المذكور ان القياس مادته ومهنته وذلك بان
مذكور بمادة لا بهية او لا يعقل وجوده الهية بغير المادة
وكذا لا يعقل قياس كاشم على شيء غير اجزا او الشجرة

المادة

فاقراني على او غير طر وهو منوع المذاق الجلي يستعمل في صنو
ومجمله الكبر

٥٥

المادية والصورة ومنه اسم انه لو حذف لم
ياد به لكان دلي **قوله** فاقراني لان ان حده المظ
في زهر الاصفر والاكبر والاصغر على القياس الا ان
ينقسم الى محلي وشرطي لان ان كان مركبا منه من الجليات
الفرق على نحو العالم متغير وكل متغير حدث فالعالم حادث
والاشترطي سواء كان كسب من الشرايط القوية
كلها كانت الشمس لا توفنا منها روج في العالم على اذركب
من حيزه اشرطه كوكبا كان الشيء ان كان اجزا
وكل اجزا من كوكبا على ايشي ان كان اجزا والم
فان لم يمت عن الاقراني ايجزا لكونه بسطه اشرطه
البحراني **قوله** فاصح لكونه لا يمت في الاغلب انتهى
البحراني واصل اوزاد من كوكبا لبحراني الكبر اوزاد **قوله**

قوله فاصح لكونه لا يمت في الاغلب انتهى
قوله فاصح لكونه لا يمت في الاغلب انتهى
قوله فاصح لكونه لا يمت في الاغلب انتهى

والمشكروا وسط وما فيه الاضغ الفسوي والاكبر الكبري
والاوسط اما قول الصوي موضع الكبري وهو الشكل الاول
او هو ما قال الثاني او هو ما قال الثالث او عكس الاول
فالاول والثاني والثالث الكبري والصوي وجيلتها من

والمشكروا وسط لتوسط بين الطرفين **قوله** وما فرأى
الاضغ المقدم لك قديما الاضغ وتذكر العرف نظر الى لفظ
الموصول **قوله** الصوي لاشتمالها على الاضغ وهو الكبري
او هو من الاكبر الكبري لاشتمالها على الاكبر **قوله** الشكل الاول
يسمى اول لان انتاجه مبين وانتاج البواني **قوله**
رجع الى ترتيبهم سبق وادقم في الثالثي لاشتمالها
مع الاول في اثره المقدمين اعني الصوي **قوله**
فالثالث لاشتمالها مع الاول في ترتيب المقدمين اعني
الكبري **قوله** فالارجح لكونه في عاينها البعد الاول **قوله**
وفيلها لتعد كجملته الاوسط الى الاضغ وذلك لان
يترك في الكبري كما كان او سلبا انما هو على ما
الاوسط بالفعل بنا على ترتيبه **قوله** فلو لم يكن في الصوي
الترتيب لكانت في عاينها

الاول
او هو من الاكبر الكبري
فكبري لاشتمالها على الاكبر
او هو من الاكبر الكبري
عكس ترتيب الاضغ في عاينها
مع بواقيهم

العلم

وكلمة كبرى لشيخ الموجبات مع الموجبة كجملتها

بان الاضغ مثبت له الاوسط بالفعل **قوله** فلو لم يكن في الصوي
الاوسط الى الاضغ **قوله** كجملتها كبرى ليشتملها على الاضغ
في الاوسط فلو لم يكن على الاوسط الحكم على الاضغ وذلك
لان الاوسط مقبول منها الاضغ وكذا ان يكون المقبول
من الموضوع فلو لم يكن في الكبري على بعض الاضغ لكانت
الاضغ من مدح في البعض فلا يلزم من الحكم على كون
على الاضغ كمايات في كونها كجملتها لان كونها كجملتها
ونس **قوله** لشيخ الموجبات الكثرة والجزئية والذاتية
الى اثرها اثرها ان شيخ الصوي الموجبة الكثرة والموجبة
الجزئية مع الكبري الموجبة الكثرة الموجبتين في الاول كجملتها
الموجبة الكثرة في الثاني موجبة جزئية والشيخ الصوي
بين الموجبات مع اول الكثرة الكبري السابقين

البعض هو

الموجبين ومع الالبنة السالبيين بالضرورة وفي الشك
 اخذت في الكيف

كل من هو ان لا يكون له
 مع كونه ان لا يكون له
 كل من هو ان لا يكون له
 مع كونه ان لا يكون له
 كل من هو ان لا يكون له
 مع كونه ان لا يكون له

والتوجه على سابقه انما الكلي والجزئي **قوله** الموجبين انما
 الكلي والجزئي **قوله** والابن الى شئ الكلي والجزئي **قوله**
 بالضرورة متعلقين **قوله** مع والمقصود الاشارة الى ان
 ان شئ هذا الشكل **قوله** بالضرورة ان لا يكون له
 الاشكال فيهما كما ينبغي تفصيلها **قوله** وفي انما اخذت
 الى ان يشترط في هذا الشكل كسب الحقيقة **قوله** المتعلقين
 في السبب والواجب وذلك لانه لو تألف هذا
 من الموجبين كسب الحقيقة وهو ان كسب الصادق في
 يتجه اليها الالجاب تارة والسلب اخرى فالتوجه
 فتساكن ان يكون له وكل ما يقع حيوان كان الحيوان
 ولو بدلت الكبرى بقولنا كل حيوان كان الحيوان
 كذلك لكان لو تألف من التالبيين كقولنا لا شئ من الالان

وكيفت الكبر مع دوام الضمير او انعكاس الالبنة الكبرى
 وكيفية الكسب مع الضمير او كبر مشروط

ولا شئ من هذا طوعا **قوله** والابن الى شئ
 من الالان **قوله** والابن الى شئ الكلي والجزئي
 دليل عدم استنتاج فان الشئ هو القول الا ان الذي يتم
 المقدمتين فلو كان اللدزم من المقدمتين الموجبتين
 انما في نفس المورد وهو ان الالبنة ولو كان اللدزم
 لاصدق في بعض الموارد الموجبة **قوله** والكلي الكبرى
 الى يشترط في الشكل انما كسب الحقيقة الكبرى او غيرها
 يحصل الاحتداف كقولنا كل ان ناطق هو حيوان
 ليس متعلق كالتحق الالجاب ولو قلنا بعض السائل
 بناطق كان ان السلب **قوله** مع ورم الضمير الى يشترط
 في هذا الشكل كسب الحقيقة انما ان الاول اجد الالان
 لا ان يصدق الدوام على الضمير الى كسب الحقيقة

من شرط ان لا يكون له كسب الحقيقة كسب الحقيقة كسب الحقيقة
 كسب الحقيقة كسب الحقيقة كسب الحقيقة كسب الحقيقة
 كسب الحقيقة كسب الحقيقة كسب الحقيقة كسب الحقيقة
 كسب الحقيقة كسب الحقيقة كسب الحقيقة كسب الحقيقة
 كسب الحقيقة كسب الحقيقة كسب الحقيقة كسب الحقيقة

شرح الكليات في الكيمياء والمختلقات في الكيمياء
سابقه في الكيمياء

بالمختلف او على الكبرى او القصور ثم الترتيب ثم عكس الترتيب من

فردية بل ان كبري الكبري من الفطيايا الستة التي هي كلياتها
لان الترتيب التي لا يمكن ان يكون لها اشارة في احد الامور
هو ان الكثرة لا يستعمل في هذا الشكل الا في الضرورية سواء كانت
الفردية صغرى او كبرى او مع كبرى بشرط عات
او خاتمة او حاصل ان الكثرة ان كانت الصغرى كانت كبرى

الترتيب في الكيمياء
الترتيب في الكيمياء
الترتيب في الكيمياء
الترتيب في الكيمياء
الترتيب في الكيمياء
الترتيب في الكيمياء
الترتيب في الكيمياء
الترتيب في الكيمياء
الترتيب في الكيمياء
الترتيب في الكيمياء

كانت الصغرى فردية لا فردية لئلا يرد دليل الترتيب ان لو لا
لزم الخلف والفضل لا يناسب هذا المحقق
نتيجة الكليات الفردية المنتجة في هذا الشكل الفوارق
في حاصل ترتيب الكبري الكثرة الوجوه في الصغرى السابق
اجزيرة والكثرة فردية الكبرى الكليات في الصغرى
الموجبه في الترتيب الاول هو المركب كليات في الصغرى
موجبه نحو كل ج ب ولا يشي في الف ب والرتب

لا بد من الترتيب في الكيمياء
لا بد من الترتيب في الكيمياء
لا بد من الترتيب في الكيمياء
لا بد من الترتيب في الكيمياء
لا بد من الترتيب في الكيمياء
لا بد من الترتيب في الكيمياء
لا بد من الترتيب في الكيمياء
لا بد من الترتيب في الكيمياء
لا بد من الترتيب في الكيمياء
لا بد من الترتيب في الكيمياء

ع

هو المركب في كليات في الصغرى سلبه نحو لا يشي في
ب وكل ب و ا يشي فيها سلبه نحو لا يشي في ج ب
والها انا والنتيجة الكليات سلبه نحو لا يشي في
هو المركب في صغرى موجبه فردية وكبرى كلياته لا يشي في ج ب
ولا يشي في الف ب والرتب الرابع هو المركب من
صغرى فردية سلبه وكبرى كلياته موجبه نحو ليس ب وكل ا
ب و ا يشي فيها سلبه فردية نحو ليس ا و اليها انا
المع بقوله والمختلقات في الكيمياء اي كما انها مختلقات
في الكلف بنا على ما سبق في الرأيا سلبه فردية نحو الكلف
يحيه دليل انتاج هذه الفردية لها بين الترتيبين امور الاول
المختلف وهو ان كل كليات في الترتيب لا ياب صغرى وكبرى الكليات
كبرى في الترتيب الاول يات في الصغرى وهذا اجازي في
وكالات كليات في الترتيب الاول يات في الصغرى وهذا اجازي في
ليس ب فانه 18

معركة الترتيب في الكيمياء
معركة الترتيب في الكيمياء
معركة الترتيب في الكيمياء
معركة الترتيب في الكيمياء
معركة الترتيب في الكيمياء
معركة الترتيب في الكيمياء
معركة الترتيب في الكيمياء
معركة الترتيب في الكيمياء
معركة الترتيب في الكيمياء
معركة الترتيب في الكيمياء

والاول

وفي الثالث ايجاب الضمور في قوله تعالى
 مع الموصلة الكاتبة او العكس موجهة جزئية مع ال
 مع الجزئية سالبة في قوله تعالى
 مع الجزئية سالبة في قوله تعالى

انفرد بقوله ايجاب الضمور في قوله تعالى
 كان ايجابا او سلبا على ما هو اوسط بالفعل كما هو معلوم
 الاضغاط لا اوسط بالفعل بان لا تجد احوالها
 او تجد لك لا بالفعل ويحذف الضمور موجهة
 الا اوسط بالفعل الى الاضغاط مع كلمة احوالها
 المقوتات جزئيين كما ان كبحه البعض من الاوسط
 بالاكبر فلذلك قد تجد حكم بالاكثر الى الاضغاط
 بعض احوال انسان وبعض احوال نرس ولا يصدق
 بعض الانفس في قوله تعالى مع الموصلة ان الضمور
 في الشكل كيب الزايط المذكورة مستهامة ثم
 الموجهة الكاتبة الى الكريات الاربعة وهم الضمور
 الجزئية الى الكريتين الكاتبتين الموجهة والسالبة

بعض احوال انسان وبعض احوال نرس ولا يصدق
 بعض الانفس في قوله تعالى مع الموصلة ان الضمور
 في الشكل كيب الزايط المذكورة مستهامة ثم
 الموجهة الكاتبة الى الكريات الاربعة وهم الضمور
 الجزئية الى الكريتين الكاتبتين الموجهة والسالبة

الا وتكون انما عكس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول
 البتة المطلوبة وذلك انما هو في العرب الاول
 واثالث لان كبرها بالجملة تنعكس كقوله لا اله الا الله
 كبرها موجهة كقوله لا اله الا الله موجهة لا اله الا الله
 الاول مع ان مضمونها افعال لا اله الا الله
 اثالث ان عكس الضمور في قوله تعالى
 جعل عكس الضمور كبرى والكبرى ضمور في قوله
 في قوله تعالى كبرها موجهة كقوله لا اله الا الله
 عكس الضمور كبرها موجهة كقوله لا اله الا الله
 في قوله تعالى كبرها موجهة كقوله لا اله الا الله
 في قوله تعالى كبرها موجهة كقوله لا اله الا الله

بعض احوال انسان وبعض احوال نرس ولا يصدق
 بعض الانفس في قوله تعالى مع الموصلة ان الضمور
 في الشكل كيب الزايط المذكورة مستهامة ثم
 الموجهة الكاتبة الى الكريات الاربعة وهم الضمور
 الجزئية الى الكريتين الكاتبتين الموجهة والسالبة

بالخلف او عكس الضوى او الكرى ثم الترتيب ثم الترتيب في الرابع
 ايجاماع كلتاه الضوى او انعكسهما في كليهما احداهما

كلها مشتركة في انها لا يخرج الا بجزء كمنزلة شدة منها في
 ونظر في السبب لا المخرج لا ياب فاد لها المركب
 كليهما في كل من ب وكل من ا فبعض ب ا ذائتها
 من موجبة في صغرى وموجبة في كبرى والى بين اشار
 بقوله في الموجبات اي صغرى مع الموجبة الكثرة الكرى
 عكس انما اعني المركب من موجبة في صغرى وموجبة في كبرى
 والى اشار بقوله او بالكلية ليس المراد بالعكس في
 المذكورين اذ ليس الا الا اول الا اول فاصل ولا الترتيب فاطلها
 المركب من موجبة في كبرى والى في الموجبة في كبرى
 ايها اشار بقوله مع الامة الكثرة اي في الموجبات مع
 الامة الكثرة وان كانت موجبة في كبرى وسالبة في كبرى
 او الكثرة مع الموجبة اي الموجبة الكثرة مع الامة الكثرة

الابطال
 لا باطل

الاصح
 انما اعني الموجبات مع

كلية

صغرى

لنتج الموجبة الكلية مع الاربع والخمسة والستين مع الاربعة والستين
 مع الموجبة الكلية وكلية مع الموجبة الجزئية فبقرينة موجبة ان لم يكن
 والاف البتة من

فبما تمصليها مع كولي الى مقبولات الفتره **فولج** الفتره
 والتميز في اذ الشكل ^{جمله} كجهدا لثلاثين السابقين ثمانية عشر
 ضم الفترى الموجبة الكلية مع الكبريات الاربع والستين
 الموجبة الجزئية مع الكبرى الاربعة والستين
 الكلية والجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية ^{وهي} كجهدا الى الفترى
 الاربعة والستين مع الكبرى الموجبة الجزئية فالاولان ^{الفترى}
 وهما المولف من مرتين كجهدا والاولف من مرتين كجهدا
 وموجبة جزئية كبرى شجان موجبة جزئية والبواقي المشتملة
 السبب مع سالبه جزئية في جميعها الا في قرب واحد
 المركب ومضوى سالبه كجهدا كبرى موجبة كلية فان ^{تخرج} كل ذلك في
 عبارة المصنف في حيث قوم ان مساوي الطرفين الاربعة
 منبذة والفردية ^{بها} مع السبب جزئية ليس كذلك كما عرفت

والاربعة والستين مع الاربعة والستين
 والاربعة والستين مع الاربعة والستين
 والاربعة والستين مع الاربعة والستين

السالب

سالبين او موجبتين مع كبرى الفترى فبقرينة او فبقرنتين
 في الكيف على التقدير الثالث يحصل الاختلاف وهو
 دليل العم لا على الاول فخلد الحق في قولنا لا شيء ^{الاشي} فبقرنتين
 ولا شيء فمر ان من هو الا لا يب ولو قلنا ولا شيء
 انفس ^{بج} كالقبح السلب ولا على ان في قولنا او اذا
 قلنا بعض حيوان ان ^ن وكل من على حيوان كان الحق الا
 ولو قلنا كل حيوان كان الحق السلب ولا على ان
 فخلد الحق في قولنا بعض حيوان ان ^ن وبعض الحيوان
 كان الحق السلب ان المعلم يعرف ^{بشرايط} شكل
 اربع بكب الجهدا الاربعة والستين ^{ببند} الشكل كجهدا
 غير الصبح ولم يعرف ايضا نتيج الاختلافات الجاهلة
 من الوجهات في شبي من الاشكال الاربعة والستين

كان حق

بيان

الاربعة والستين مع الاربعة والستين
 الاربعة والستين مع الاربعة والستين
 الاربعة والستين مع الاربعة والستين

ولو قدم لفظ فوجه على فزة كان الالوى والتفصيل معنا
ان فردب هذا الشكل **ثاني** الادول من وجهين **الاول** انما
هو وجهي كلفه صنوي وموجه فزة الكبرى يتبعها موجه فزة **الثاني**
من صوري سالبه فزة وكبرى موجه فزة موجه سالبه فزة **الثالث**
ذلك انما هو صنوي موجه فزة وكبرى سالبه فزة **الرابع**
من سالبه فزة صنوي وموجه فزة كبرى **الخامس** موجه فزة صنوي سالبه
فزة كبرى **السادس** موجه فزة صنوي وموجه فزة كبرى وهذا الفوق
انضم اليه فوجه موجه سالبه فزة فاحفظ هذا التفاضل فان وقع
بعضها في **قوله** بالخط وهو في هذا الشكل ان يوجه فزة في التوجه
يتم الى احد المقدمتين **الاول** انما في المقدم الاولى
وذلك انما هو في القرب الاول والثاني والثالث
والرابع والخامس فلهذا السواقي وقال الله بوجه في السواقي

قوله او انعكس الترتيب وذلك انما هو في حيث يتبعها كبرى
والصوري يتبعها التوجه ذلك فاقترانه لا انعكاس كفي الاول
والثاني والثالث واما **الرباعي** انما هو في حيث يتبعها كبرى
كما اذا كانت احدى المقدمتين فلهذا السواقي **قوله** بالخط
يرجع الى الشكل الاول ولا يجرى الا حيث يتبعها الصوري كبرى
والكبرى سالبه فزة انعكس الى اليك كفي الرابع او **الخامس**
قوله او بالرد ولا يجرى الا حيث يتبعها المقدمتان
في الكيف والكبرى يتبعها الصوري فاقترانه لا انعكاس كفي
الثاني والرابع والخامس والسادس **الخامس** انما هو في حيث يتبعها كبرى
بوجه غير انعكاس الكبرى ولا يجرى الا حيث يتبعها الصوري كبرى
والكبرى فاقترانه لا انعكاس ويكنه الصوري انعكاس الكبرى
لكونه وجهان اخر لازم للاولين في الشكل فقدر وذلك

قوله من وجهين المقدمتين **الاول** انما في المقدم الاولى
وذلك انما هو في القرب الاول والثاني والثالث
والرابع والخامس فلهذا السواقي وقال الله بوجه في السواقي
السادس موجه فزة صنوي وموجه فزة كبرى
الخامس موجه فزة صنوي سالبه فزة كبرى
الرابع من سالبه فزة صنوي وموجه فزة كبرى
الثالث ذلك انما هو صنوي موجه فزة وكبرى سالبه فزة
الثاني من صوري سالبه فزة وكبرى موجه فزة
الاول انما هو وجهي كلفه صنوي وموجه فزة

هذا شرط الربط الذي بعده انه لابد ان تكون موضوعات مع
الادوات الاضربا افضل من

كما في الاول والثاني والرابع والخامس والسادس والاعشار
ان عكس السبب هو في البولي في قولنا وفما يطره الربط
اي الام الذي اذا رتبته في كل قياس اقرانه على كانه
متجاوضا وشملة الربط ان قولنا ان لا بد ان لا بد
انتاج القياس من ارجح الاربع على سبيل منع القول
لان موضوع موضوع الاوسط الى كونه قضية موضوعها الاوسط
في الشكل الاول وكما هو المقدم في الشكل الثالث
وكما هو في العزب الاول والثاني والثالث
الرابع والسادس والثامن من شكل الرابع قولنا مع دلالة
ان كان يحمل الاوسط على باعنا الاضربا افضل كما في ضوي

في الاول والثاني والرابع والخامس والسادس والاعشار
الشكل الاول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والاعشار
في الشكل الاول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والاعشار

الشكل الاول ولا بان يحمل الاضربا على الاوسط على كانه
بالفضل كما في ضوي الشكل الثالث وكما في ضوي الاول
او ايرادها على دلالة هو انهما بان في
بهذا ذلك وهو انهما بان في
بأول الاول الى كونه الاوسط في
الاضربا موضوعا على كانه في ضوي
عزوب الشكل الاول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والاعشار
يكون الاوسط موضوعا والاضربا موضوعا
في ضوي العزب الاول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والاعشار
الشكل الاول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والاعشار

والعلمة

او جعل على الاكبر
الاول

والثاني والرابع والسادس من شكل الرابع في الكلام
استطردت الى اشتراط غير الضوي في هذه الفروض
اي قولنا او جعل على الاكبر اجمع حمل الاوسط على الاكبر اي با
اي كما اشتراط الضويين المذكورين
فان السبب الحمل في الاول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والاعشار
كبرى العزب الاول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والاعشار
الرابع والخامس والسادس والاعشار قد اندرجت تحت دلالة الضوي الاول
والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والاعشار
الى شرط انتاج مع عزوب الشكل الاول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والاعشار
عزوب هذا الشكل الرابع فان حفظه وحلم انه لم يقبل اول الاكبر
انما ومع دلالة الاكبر حتى يكون اخر لان المسدقات هي
الوضع والحمل كما تقدم في كونه القياس الربط على كونه
الشكل الاول ثم كبرى موضوع كبرى ضوي سبب الربط

وبه ما صدق في مع العزوب المذكور ان صدق
ان الضربا موضوعات مع العزوب الشكل
الاول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والاعشار
فان صدق في اشتراط اجمع حمل الاوسط على الاكبر اي با

ذلك لا يفي بكونه موضوعا الاوسط
مع دلالة اجمع الاكبر اي كونه

في الاول والثاني والرابع والخامس والسادس والاعشار
الشكل الاول والثاني والثالث والرابع والخامس والسادس والاعشار

واما في عموم موضوعية الالبر مع الاختلاف في الكيف مع
منافاة نسبة وصف الاوسط الى وصف الالبر نسبة من

البر مع الالبر
البر مع الالبر
البر مع الالبر

ايضا فيكون ان يعكس المرتب على هيئة الشكل الثاني
من الصغرى سالتة فيكون موجه مع كل واحد من المقدارين

وقد شبهت ذلك على بعض الوجوه فاعرف **قوله** ولا في عموم
موضوعية الالبر هذا هو الالبر الثاني من الالبر الذي

اولا انه لا بد في استنتاج العكس من احداهما وجهه كغيره كغير الالبر

موضوعيا فيجب ان يتقدم المقدمتين في الكيف في ذلك

كما في صغرى فربما الشكل الثاني كما في ضرب الالبر

والعكس من الالبر في الالبر عند اشتغال الفرق الثاني

الالبر من غير كمال الالبرين ولذا حمل الترتيب الاول

منه لخلق قد يشبه الى صغرى في ربط الشكل الاول والثاني

كما في صغرى وجهه والى ترتيب الشكل الثاني في ربط الشكل الثاني

بحسب جهة فاشارة الالبر بقوله مع منافاة **قوله** مع منافاة

اذ لا يوجد في هذا الشكل فيكون
كغير الالبر موضوعيا في الالبر فيكون
كغير الالبر فيكون في الالبر فيكون
كغير الالبر فيكون في الالبر فيكون

ترابط

الى ذات الالبر من

بمعنى ان العكس المنج المشتمل على الالبر الثاني اعني عموم موضوعية
الالبر مع الاختلاف في الكيف اذ كان الاوسط

موجولا في كماله مقدمه كما في الشكل الثاني لا بد في استنتاج

منه شرط الثالث وهو منافاة نسبة وصف الاوسط

الى وصف الالبر الموضوع في الكبرى نسبة وصف الاوسط

الموجول لذلك الى ذات الالبر الموضوع في الصغرى

لا بد ان يكون النسبتان المذكورتان مكافئتين كغيره

بمعنى اجماع ما بين النسبتين في الصدق لو لم يتقدم

وقضا هذه المنافاة دليلا وجودا وعدمه مع ما ذكره في

الشكل الثاني بحسب جهة فوجهه يتحقق الاستنتاج وارتباطها

بمعنى لا انها دليلا وجودا وجودا اي كمالها

الشرط المذكور ان يتحقق المنافاة المذكورة فلذا

ان ذلك في قوله فيكون
الصدق ما صدق في الالبر
او في قوله فيكون في الالبر
انها لا بد في كمالها
انها لا بد في كمالها
انها لا بد في كمالها
انها لا بد في كمالها

اذا كانت الضمير مما يصدق عليه الدورام والكبرى
انما يقيد كانت غير المعصيات باعد المحدثين فان لها
كلها مجردة حتى فذلك انما يخرج يكون نسبة وصف الاول
الى ذات الاضغور دام الايجاب مشدود والاصل من
ان يكون نسبة وصف وصف الاول الى وصف الاكبر
بفقيه السب فرورة ان المطلقة العام انما تتركب
والمطلق العامة يراد على سبب الاوسط غير ذات الاكبر
وإذا كان سلبا غير ذات الاكبر بالفعل كان سلبا
الاكبر بالفعل كان سلبا غير وصف بالفعل قطعاً ولا خلاف في المنا
بين ودام الايجاب وفيه السبب واذ تحقق المناقاة بين
شيئين وبين الاسم لم المناقاة بين شيئين الاضغور بالفرورة و
كذا اذا كانت الكبرى محتمل سببها والضمير الى الضمير

كانت سوى المكنة لما اخرج كغيره وصف الاول لولا
الاكبر يفورده الايجاب مشدود ودام ولا يخاف من المناقاة
مع نسبة وصف الاول الى ذات الاضغور نسبة
او اخص منها وكذا اذا كانت الضمير محتمل الكبرى
او فرود اخرج كغيره وصف الاول الى وصف الاكبر
بفرورة السبب لان الكبرى الشرط قطعاً ولا في الفرور فذلك
المجول اذا كان فروراً بالذات ما دامت موجودة
كان فروراً بوصفها الضمير لان الذات لازم للموصوف
والمجول لازم وكذا اذا كانت الكبرى محتمل الضمير
فروراً بمشعر مدركها ليرة مع الشرطين عدوا الى
اشق احد الشرطين المذكورين لم يحقق المناقاة المذكورة فذلك
او لم يكن الضمير مما يصدق عليه الدورام ولا الكبرى

في بيان ان الشرط في ذات الموصوف الى الفرور
الى ذات الاضغور ما كان
الايجاب مشدودا ونسبة وصف
الاولى
في بيان ان الشرط في ذات الموصوف الى الفرور
الى ذات الاضغور ما كان
الايجاب مشدودا ونسبة وصف
الاولى

ان يكون نسبة وصف الاول الى وصف
الاكبر الذي هو معنى ذات الموصوف الكبرى
بمكان الايجاب مشدودا ونسبة وصف
الاولى الى ذات الاضغور بفرورة السبب

ينكس سايتها لم يكن في الضوابط اخص من الشروط التي هي
ولاني البكرات اخص من الوقيرة ولا ساقاة بين الفردرة
الاكباب شريك الوصف لاديا ما بين فردرة
في وقت معين لاديا اذ جعل ذلك الوقت فراقات
الوصف العوانة واذ ارتفعت المناقاة بين
ارتفعت بين ما هو اعم منها فردرة وكذا اذا لم يكن الكرى
ولا مرد طحين كثر الضوى فكره كان اخص البكرات الدائم
او العوقير التي هي او الوقيرة ولا ساقاة بين السكان الاكباب
وودوم السلب مادام الذرات ولا ينزويين ورام السلب
الوصف لاديا ولا ينزويين فردرة السلب في وقت معين
دايا وكذا اذا لم يكن الضوى فردرة على تقدير كثر الكرى
كان اخص الضوابط الشروط التي هي او الدائم ولا ساقاة

بين المكان الاكباب وفردرة السلب الوصف لاديا
ولا ينزويين ورام السلب مادام الذرات وتحتقن بالبحر
الوجه الوجهة مما قدرت به يكون امر الملك بحليل ذاه
منه شيا على سوا السلب وهو سبي ونم الوكيل **قوله** مفصلين
كقوتها كلها كانت الشمس طلوعها فانه موجود وكل كانت النهار
موجودا فان معنى شمس كلها كانت الشمس طلوعها فانه موجود
او مفصلين كقوتها لان كينسرة العدد زوجا ولا ان يكون زوجا
ولا ان كينسرة الزوج للزوج او كينسرة الزوج لان كينسرة
العدد زوج الزوج او كينسرة الزوج الفرد او كينسرة زوجا **قوله**
او جملية ومفصلة كونه ان وكل كان الشئ انما كان
حيوانا ينجذ الحيوان **قوله** او جملية ومفصلة كونه عدد
واديلا لان كينسرة العدد زوجا او زوجا فمذا لان كينسرة

ويعتقد ان تكال الاربعة قد ينفصلها طول الاستثنائي
الذي هو المصطلح

قول

زوجا او لا يتعدد و مفصلة زوجا كما كان في اثنته فهو عدد و
اما ان يكون العدد زوجا او كونه زوجا و شئ كما كان في اثنته فلما
ان يكون زوجا او فرد **قول** و يعتقد في الابد في تكال
من اشتراك المقدمين في كونهم في الابد او مطلقا ان
يكون ما يلد في كلتا المقدمين او يكونا فيهما او يكونا في
و يكون عليهما في الكرى او العكس فالاول هو الكل الثاني
والثاني هو اثني و الثالث هو الاول والرابع هو الرابع
في تفصيل الاشكال الاربعة في تلك الاربعة
اثر اربط و اربط و ب و الثاني ب طول الاثنى بالخطوط
من مطلوبات المتفاوتين **قول** و يعتقد في العكس
وهو الذي يكون الشئ مذكور اذ مائة و مائة و مائة و مائة
مقدسة شريفة و مقدم عليه شئ في ما عين احد في نظرية

وضع القدم و رفع الثاني

٦٢

او يفصله شئ عن الآخر او يفصله الاحتمالات المتصورة
كل استثنائي اربعة وضع كل وضع كل لكن الشئ منها يكون
شئ و يفصله ما افاض للمصالح الشريفة ان كان متصل
احتمالان وضع المقدم شئ وضع التالي لاستمرار تحقق المردوم
تحقق المردوم وضع التالي وضع المقدم لاستمرار تحقق المردوم
شئ المردوم المردوم و لا وضع التالي طلائع وضع المقدم و الاربع
شئ وضع التالي يجوز ان يكون المردوم اتم على ان يكون تحقق
ولاس سماء المردوم سماء و قد علمت من هذا ان المردوم
في هذا الباب المردوم و اعلم ان المردوم المردوم المنفصلة
الغاية و ان كانت الشريفة تفصله فابعه الجميع شئ وضع
كل هو وضع الامر الاستثنائي افعالها و لا يبيح من وضع كل جز
وضع الامر لعدم تمناع كونها و مانع كونها بالعكس و اما الحقيقة
فلما اشتملت على جميع الاربعة و لا يبيح في الصور الاربعة

والحقيقة وضع كل واحد كانه اربع ورفعه كانه
المكسوف

هذا هو المطلوب
في القصة
الاربع

وضع التالي بخوان كان هذا ان افان
حوانا لك ان هو حيوان كليس حيوان فليس انسان
فالحقيقة كقولنا اما ان يكون هذا العود رديا او فردا لكنه
زوج فليس بزوج فكيف زوج كليس بزوج فزوج
كليس بزوج فهو زوج كانه الحيوان هذا لا يخرج اوله
كليس لا يخرج فهو لا يخرج كليس طائر و هو لا يخرج وقد
يخص العلم انه قد يتبدل على شهاب الذي يانه لولا صدق
تقصير لا تتأخر ارتفاع النقصان لكن تقصير شرا وتكون
واقعا كالمخزومة في سباحة الكوكس واليه وهذا قسم
من الاستدلال ليس كلف للاية يخرج الالف الى الحال
على تقدير تقصير المطلوب اوله لا يتقبل منه الى المطلوب
منه اي دراية الذي انقصه وهذا ليس قياسا واحدا
بل على ان قياس احد الاخر ان شرطه والامر استثنائي

لعل

وقد خص باسم قياس الحلف وهو القصة استات المطلوب طال نقصه
ومرجه الاستثنا و اقر له

٤٣

مصل يستحقه تقصير الحلف الاول من المطلوب
لثبت تقصير وكلما ثبت تقصير ثبت من شرطه
ثبت المطلوب الحال لكن الحال ليس ثابت
فيتم ثبوت المطلوب لكونه نقصا المقدم
ثم يقصر بيان الشبهة لولا كما ثبت تقصير
الحال الاول فثبت القياس كذا قال المصنف في
شرح الاصول فقول وموجود الى استثناء واقر ان
معناه ان هذا القدر مما لا بد في كل قياس حلف
وغيره عليه فافهم الاستدلال تقصير الحلف
اعلم ان الحرف ثمة ام لان الاستدلال اما من
حال الحرف على حال جزئية واما من حال الجزئية
على حال كليها واما من حال احد الجزئيين المصدرين
على حال الجزئي الاخر فالاول هو القياس وقد سبق

الاستم لا تصح كونهات لاثبات حكم على
بذلها

مفصلا وانما هو القيس الاستم او الثالث
هو التمثل فالاستم هو الحق الذي يستدل به من
حكم البرهيات على حكم كليها هذا هو تعريف الحق الذي
لا يخبر عليه ولا ما استنبطه المصنف في كلام
الفارابي ونحوه الاسلام وجماره ان
تصح البرهيات وتثبت لاثبات حكم على نصيب
ظاهر ان هذا التبع ليس معلوما تصديقا وهو لا
يحول تصديقي فلا يندرج تحت لوجه وكان
على هذه المسألة ان تسمى القيس
مما لا يستم ليس على سبيل الارجح بل على
سبيل النقل وهذا وجه اخر في اثبات الحكم على
في حق التمثل لاثبات حكم على ما
التوصيف فكذا لا الاستم لا تصح كونهات

هنا

كما استحقق ولا يطرب الاضمة والتبوين في
على بعض المصنف اليه اي لاثبات حكم كليها
على تلك البرهيات وهذا ان استعمل الحكم كونهات
والصحيح هو ما يجب الظاهر لانه في الواقع لا يخ
فيه المطلوب بالاستم والا الكفاية وتتحقق ذلك
انهم قالوا ان الاستم او لانما تصح البرهيات فيه
وهو يروح الى القيس القيس كونهات كل حيوان لا يخل
او غيره وكل ما طلق حاس وكل غير ما طلق للبرهان
حس يبتغى كل حيوان حاس القيس القيس
ولانها هي التي تفتي فرتب الحكم البرهيات كقولنا كل
حيوان يركب من الاصل عند الوضع لان لان كذا
والفرض كذا البقر لك الى ذلك لخاصة

والتبديل ما شاركه جزئي لا آخره
على الحكم لثبوت فيه

مع افراد الحيوان وهذا القسم لا يقيد بالظن
اذ مع جازان يكون مع الحيوان ما انت الذي لم
يجر كونه الا على عند المطع كما سمعنا التماس
ولا يكتفى عليك ان الحكم بان التما لا يفيد الا
انما هو اذا كان المطاع الحكم الكلي واما اذا كثر بالجزئي
فلا شك ان تمتع البعض يفيد اليقين كما يقال
الحيوان نفس بعينه فان كل نفس بذكر فله
الفضل عند اللغز وكل ان ايها الكلي من قطع
ان بعض الحيوان لك ومن هذا علم حمل عبارة
على التوضيح كما هو الرواية حسن من حيث الدراية
ايضا وليس فيه التعريف باعم والتفصيل
بيان من ركه جزئي لا آخره على الحكم لثبوت في
لثبوت الحكم في البرهان الاول وعبارة اخر تشبيه

جزئي بجزئي في مشتركة بينهما لثبوت الحكم الكلي
المشبه بالمحلل بل المعنى كما يقال التسمية خاتم الانبيا
وغيره من الاسماء وهو موجود في التسمية في العباد
تساجح فان التمثيل هو تجمة التي تقع فيها ذلك السبيل
والتشبيه وقد عرف الكثرة في التساجح في اللفظ
ولعل منها كما ان الحكم على التمام هو صدرى
التبديل وعبارة القضية كما صارت بالتبديل
المصدرى وهو التسمية والبيان المذكوران
لثبوت فيها ذلك التسمية والبيان كما ذكره في التمثيل
بالمعنى الاول ولعمري انه السبيل في معناه وهذا كما عرف
وهو العكس ما تبين من عدمه كما ان ما هو في الاسماء

لا يخفى ان المقام عدل في توفيق الاستمرار والتمثيل في الشهر
الى المذكور وهذا هو الترتيب والاول الاكثر في ما
والعمدة في طريقه الدوران والترديد اسم انه لا بد من التيقن
من مقدرات الاول ان الحكم ثابت في الاصل عنى التثنية
ان عدل الحكم في الاصل الوصف الكذا في الثانية ان ذلك
الوصف موجود في الفرع اذ لا يشبه فانه اذا تحقق العلم
بهذه المقدمات التثنية ينقل الذهن الى كون الحكم ثابتا
في الفرع ايضا وهو المطمح التيقن ثم المقدمه الاولى والثانية
ظاهران في كل تمثيل انما الاشكال في التثنية سياتيها
بمطابق متعوده فتروا في كتب اصول الفقه والمصادق
هو العمدة من بينها وطريقان الاول الدوران وهو
الحكم في الوصف الذي له الصلاية العلية وجودا وعدا ما لم

الوجود في الحكم على الاسكار فانه ما دام حكمه حرام
واذا ازاله عن الاسكار زالت الحرامه فالاول
الدوران علامته كون مدار عنى الوصف على التثنية
اعنى الحكم الثاني الترديد ويسمى التثنية التقسيم
البيضا وهو ان يخص اولاً او صاف الاصل ويرد
ان عمدة الحكم اهل هذه الصفة او تلك ثم يطلب
ثانياً حكم عينية كل من يستقر على وصف واحد
فيستفاد من ذلك كون هذا الوصف عمدة
كما يقال عليه من انما الاثبات في وصف او المعاني
او اللون المحض او الطعم المحض او المنة
المحض او الاسكار لكن الاول ليس بعد له وجوده
في الوجود بدون الحرامه وكذا البرواتي ما سوى الاسكار

من قياس لا بد ان يصدق بهما
وامرهما الاوليات والثالثيات والتجزيات والدييات
والمعومات

بمثل ما ذكره في العلم الكار للعلم
كما يقسم بمسار الهيئة والصوره الى الاستثنائي
والاقراني بنها فكل ذلك يقسم بمسار المادة
الاصليات الخمس اعني البرهان والجدل والظنية
وهي الشر والمقابلة ويصدق السيف في ابعاد العقيدة
لان عقيدة تفيدها او تاثير اخر غير التصديقي على العمل
والثالث الشر والاول اما ان تفيد طنا او غير ما لا اول
خطابه والثاني ان افاد جرم يقينا فهو البرهان
والثالث ان يعرفه عموم الاخراف مع العامة واسلم
مع الضم فهو الجدول والاطفال واعلم ان المقاطع
ان عملت في مقابلة الحكم سميته وان عملت
مقابلة في الحكم سميته مشاعته اليها انه يتبع البرهان
ان يكون مقدماته باسمه يقينية بخلاف غير من الام

في

مثلا يكفي في كون العيون مخالطة ان يكون احدى قوتيه مضمينه
وان كانت اخرى يقينية نعم يجب ان لا يكون منهما احد
او ان منهما كما اشهرت والاشفاق بالادون فان
لمولف من مقدمه مشهوره واخر من اجله لا يسمى قد لا
بل شرايط فهو من القيمات القين
الجازم المطابق الباشا بنسب الفيدق لم يشتمل الشك
والهم والتجمل وير القوراء بقيد الحكم من الظن بالمطابق
الجل المركب وبالجملة التقليديم تقديما القينة لا سيما
مضمة او نظريات متميزة الى البيديات لا حالة الدور
والسلسل فاحول اليقنيات هي البيديات النظرية
منفردة عليها والبيديات ستمه قه حكم الاضطرار ووجه
القطر ان القضايا بالبيديات لان يكون ظهورها
مع كائنا في الحكم والبرهان او لا يكون فالاول اي الاول
والثاني لا يوقف على اوسط من النظر او البين

والفطريات التي تخرج من الكرم كالحب والفاكهة والاشجار
والانواع التي تخرج من الارض كالحب والاشجار والاشجار
والانواع التي تخرج من الارض كالحب والاشجار والاشجار
والانواع التي تخرج من الارض كالحب والاشجار والاشجار

اولا الثابتات بدلت بقوس التي بدلت بالظ
يوسى سيات والى شاداب بالاسماعيل وسى
وهذا نيات والاول لا يكون تلك الكون بل بالاسماعيل
عند تصور الاطراف او لا يكون كذلك والاول هو العظميات
وبسبب قياساتهما والاشكال ان يستعمل في الهندس
وهو الانتقال الذي من المبادئ الى المعلومات
يستعمل في الاول المدييات والثاني ان كان الكون
حاصلا باخبار طرية تمتع عند العقل تو اظهر على الكذب
فهى المتواترات وان لم يكن لذلك بل حواصل من
كثرة التجارب فهى العجائبات وقد علم بذلك جد كل واحد
منها الاوليات اقولنا الكحل اعظم من الخبز
الثابتات لثابتات الطارده اقولنا ان
الشمس شرقة والنا حرقه قلة لدا لثابت اقولنا ان
جونا حطت والبرسات اقولنا ان القوسيات
سهل للصفراء والبرسات اقولنا ان نورها مستفاد
من الشمس والمتواترات اقولنا ان كبرها مستفاد

في المشهورات

في المشهورات
والاشجار والاشجار
والاشجار والاشجار

في الثبوت ايضا علم في المشهورات نفس الامر فان كان
برهان حيث لم يدل الا على انية كبره وتحقق في الواقع
عند التوقيت سواء كان الورد من حرم معلوم لا كبره كما في
في قولنا زيد مجوم وكل قوم مسعفين الا في طوفه بعض الاطراف
وفي نفس هذا الاسم الدليل اوله كبره معلوم لا كبره كما في
لرب يكونان معلولين اثبات وهذا المخلص باسم كما يقال
يستغنيا وكل من شئ غيبا تحرق فان الاشتهار انما يسهل
للدجواق ولا العكس بل كلاهما معلولان للصفوة المستحقين
عز المروق **قوله** من المشهورات ان العنقا بالتي يطابقها
ار الكحل من الاحسان ونوع العدوان او ازاها
كعج حرجوان عند ليل المنه **قوله** والسمات تقابلت
منه في المناظرة لا ويرين عيرمان قوم واضرت في افراط

فمنه كبره

التسليم قوله من المقبولات من القضايا يوضح في تقديرها
الاولى والى الحكم قوله والمطونات من قضايا الحكم بها
جاء راجي غير مجازم ومقابلتها بالمقبولات فترقب متجانزا
لما كان في ما مراد برما سوى فحاشي قوله من المنجذبات بقضايا
لا تفرغها النفس ولكن تارة منها ترغيبا وترهيبا فلا ذوقها
يخرج او وزن كما هو المتعارف الا ان ازادها في قوله
والاستغنى عن شوب لا السفسطة مشقة من موهفها شوب
سواها سطا في واية في الحكم الموهبة للدلالة من الوعيات
من القضايا التي يحكم بها الوهم في المحسوس قياسا على المحسوس كما
يقال كما هو في قوله في قوله والمشبهات والقضايا الكمية
التي تبنى بالصادق والولية او المشبهات لا شبة العقل او محسوس
ما ذكر المتأخر في الصناعة المحسوسات في قوله

وقد عرفت ان اذا انزلت
المنجذبات في المقبولات
فمنه المصنوع للمصنوع

والمعلوم مع كونه من الملمات وطولها في الاقرانيات
ولو ازم الرطبات مع قدر الجهد في عليك المطالب
القدما فان فيها شفاها العليل ونجات الغيبيل قوله
كل علم من العلوم المدون له لا بد فيه من اشارة احد بنات
من خصائصه والابانار المطوية تراه في جميع البات
ايها هو الموضوع وذلك الاشارة الاعراض الذاتية
اشارة القضايا التي يقع فيها من بحثها للمبالي في قوله
في اوله وقد ذكره في بيانه تحتها الى الحكم في قوله
يرطلب في العلم في القليلين وسما النظر فيات والبيانات
ولما يوجد في العلم في القليلين بقوله بالان في زيادة
التسليم على انه في تصوره ما ينشأ على الغائب او بان المراد
بالان ما هو مثل البيعة في قوله انما يشأ على الملبالي في

انما

التسليم

تصورات اطرانها والتصديقات بالحقايق التي تحرق
في دلائلها فالاولى هي المبادئ التصورية والثانية هي المبادئ
التصديقية للموضوعات ههنا اشكال متورده وهو ان
معرفة العلوم لما ان يريد تعريف الموضوع او تعريفه او التصديق بوجوده او التصديق
بموضوعه والاول متورخ في الموضوعات اليسال التي
اثره اليسال فلهذا في علمه واثباته مبادئ التصورية
والتاسعة في مبادئ التصديقية فلهذا في علمه واثباته
من مقدمات الشرع فلهذا في علمه واثباته مبادئ التصديقية
من الشقوق الاربعة لا على الاول فيقال ان في الموضوع
ان انورخ في اليسال لكنه لثبته الا اعتبارا بجزئيات ان
من العلم معرفة او الروايات عنها فلهذا في علمه واثباته
ان اليسال ليست بتخرج الموضوعات والحوادث

قول

بل الحولات المنسوبة الى الموضوعات قال الحق الذي في حاشية
وليس كل الحولات المنسوبة اليه بل في نظرنا لا يلام عليه بل هو اولها
والسائل هي قضاياها كما هو موضوعها كما ذكرنا ايضا فلو كان
السائل نفس الحولات المنسوبة وجب على الموضوعات السائل
التي هي وراءه واما موضوع العلم فلهذا في علمه واثباته
فيقال ان تعريف الموضوع وان كان متورجا في المبادئ التصورية
لكن عند جزمه على حده لمزيدا انما كالمسبوق اما على الثالث فيقع على
ما قرأه وضع بان عد التصديق بوجود الموضوع من المبادئ التصديقية
كلا نقل من الشرح مع فان المبادئ التصديقية هي القضايا التي
بنا على قياسها قياس العلم كما نقل على ذلك العلامة في شرحه
واربعه بكلام شرحه ابعاد فيقول المصنفين فيها قياس العلم وتعيين
وتعريفه بالعلم واما على الرابع فيقال ان التصديق بالموضوع لا يوقف
على الشرع على غيره وكان له في غيره في موضوعات العلم وتعيينه
على ليس من غير علمه من غير العلم من غير المبادئ والتصديقية
اي حدود اجزائها اذا كانت الموضوعات المركبة واعراضها

اى حدود الواض المشبهه بكتك الموضوعات وندوات شبه البراءة
 التصديقه انندوات ماخوذه اى نظره فالاولى سبى الاما مشا زه ان
 ان اولن بها المشي كجس من بالعلم سبت انه موضوعه وان احد ما سبى
 سميت بمواد است ومن هنا يعلم ان مقدمه واحده يجوز ان يكون ملاحظه
 موضوعا بالنسبه الى شىء مصادره بالقياس الى آخره ^{موضوعا} ^{موضوعا}
 كونهم في البنى على سبب فاشكل طيبى او عرض فالى قولهم كل يتحرك
 فلدبل او مركب من الموضوع مع العرض الذى كقول المنه س كل
 مقدار وسطى البتة فهو ضلع بالجهد بالطرفان او من نوعه مع العرض
 الذى كقول كل خط فام خط فان الذى خفيه فائمان او من وسان بها
 محمولها اى محمولات الشىء الخارج عنها اى موضوعها على
 لانه لهما اى عارضه كتك الموضوعات ولما وهما محمولها فالعبارت
 اولى الجول فاذا جرد عن قيد الخروج للصحح بها قبل مع الكل وكونه على
 بالهوى كفى بوجوده فى بعض النسخ لذنوا انها هو كسب الغار
 لا يظن ان الشىء العرض الاول اى الذى لشيء اوله وبالذات اى
 بدون واهل في العروض ولا يشيل العارض بالسطه البارى مع العرض

الذات

الذاتى اتفاقا وكذا اوله بعض الشرحين وقال اى الاستعداد فمحمول
 بدواتها سواء كان محمولها اى لا تلتها والارتب واما فان الذاتى
 للشيء بما هو متبنا وول الاعراض الذاتيه جميعا على ما قاله المصنف شرح الكرامه
 ثم ان هذا القيد يدل على ان المصنف خاضر منه الشىء فى زوم كون
 محمولات الشىء اعراضا ذاتيه لموضوعها واوله يطير كلام الشرح المطالع
 لكن استناد المحقق اورر عليه انه كثير اما يكون محمول المسند بالنسبه الى
 موضوعها من الاعراض العامه اليه كقول الفقهاء كل مسكروم وقول
 النبى كل فاعل مرفوع وقول الطبيعىين كل فاعل يتحرك على الاستعداد نعم
 بغير ان لا يكون جسم من موضوع العلم وصرح بذلك المحقق الطوسى
 فى الهدى الرزق واقول فى زوم هذا الاستعداد لفظ الصريح ارجح
 العام الى العرض الذاتى بالقيود المحصوره الجولات التى تصيب بالفرق
 الاستعداد صرح باعتبار الشىء بعد تمسبها الاول حكم وهما زياره كلامه
 يسما المقام وقد يقال للبارى است زنه لا اصطلاح اخر فى البارى
 سواء ما تقدم وضو ابن لاجب في تحفه للاصول حيث اطلق البارى على
 بداره قبل الشروع فى مقاصد العلم كما كان ذلك فى اقسام كون

المصطلح ان بقوله كذا هو الموضوع والاعراض الذاتية والصدقيات الى
 بنالف منها قياس العلم اذ هو خارج عن تعريف علمه الا شروع ولو على وجه اللزوم
 وبسبب هذه ما كونه له والى بجزء بيان الموضوع والصدقيات والاعراض
 بين المقدمات والمبادئ واللعنى هما لا يتبين ان يشترط ان المقدمات
 خارج عن العلم لاجل ذلك المبادئ مقبولة بكون اى في صدق كنههم
 على انهما من المقدمات والمبادئ بمعنى الكلام العوض العلم ان ما
 يرس على فعل ان كان باعنى للفعل على صدوره ذلك الفعل يرسى
 لوضوح العلم ان لا يرسى قابله ومنه قوله في قوله ان العلم لا يعقل
 بالاعراض وان اشتملت على غايات وضايع الاصل في المقصود ان
 المقدمات كما لو بكون في صدق كنههم ما كان سببا على حدوث الدون الاول
 بعد العلم ثم يعقوبه بما شتم على من نفسه ويصلح بل انما يتم الظهور ان
 كانت بعد العلم من نفسه ويصلح سوى العوض اليه في موضوع الاول قد
 عرفت في صدر الكتاب العرفى والى بجزء من علم النطق العرفى في كذا
 التسمية والى وكان المقصود هو ان الاشياء الى بجزء من العلم كذا في النطق
 نطق لان النطق على الظاهر من وهو الحكم على النطق وهو الاول

الكليات

الكليات وهذا العلم في الاول المنك بان في سكت التسمية
 له سهم من نطق فالنطق اما مقدر بمعنى النطق على علم المذكور بالعلم
 في تعريفه كمال النطق كما هو وما رسم مكان كان به علم على النطق
 ومظهره في ذكره التسمية انه اطلاقه الى ما يفصله العلم من المقدمات
 الاربعة المرافقة لكن في الحكم على ما هو من في مبادئ العلم
 من غير مجال الاول بل انما العلم انما هو من الرجال بل هو
 لانه في الرجال ونعم ما قال في ذلك لعل العلم لا يرسى الى من قال
 وانظر الى ما قال هذا وسبب في نطقه وانفسه هو كمالهم
 ارسطو ورونا بما رسم كذا في العلم الاول قبل النطق انه
 مراتب في العلم ثم نقل في العلم تلك الفسافات من قوله بان
 الى العلم مراتب ما ورتبها وكرها وانفردا بالعلم ان في العلم
 انما العلم انما في نفسه ورتبها وكرها بعد الضمان كمال العلم
 الرئيس الى سببنا شكر الله عليهم الجليل من ان علم هو من
 هو من انما العلم العرفى والى بجزء من العلم كذا في النطق
 ان من علم الحكمية انما العلم انما في العلم باحوال العلم

على ما في بعض نفوس الابرار والحقبة البشيرة لم يكن منها اذ ليس تحت الامن
 المقدمات والوجوهات الدينية الوضوحي القصور او الى التمهيد وان
 تدف الاجسام بنفسه المذكور فممكن بكتبة على التمهيد انما فهو من قسم الحكمه
 النظرية التي تستعمل في امورها بغيرها وانما تم بل من اجل من اصول
 تلك النظرية او من فروع الآلهي والمقام لا يسع لتمام تلك الكلام فمراد
 مرتبه هو كلف ان مرتبه المنطق انما يشتمل على ترتيب الازلاق وتعليم الحكمه
 ببعض الهندسيات وذكر الاماكن في رسمه في بعض رساله ابن سينا
 فانخره في زمانها من تعلم تدريس من العلوم الادبيه الى شئ من كون الفلاسفة
 بالعلوم البريه العلميه في قسم العلم او الكف الى ابوابها فالاول كقول
 ابواب المنطق قسم الاول باب فوجي اي الكليات الخمس التي في
 الوصفية الثالث انضبا بالاربع الخمس وانفرد في قسم الارباع
 بل ان التسلسل المطبق انما من المفاهيم التي اشتمل بعضهم على انضبا
 بابا خمس فمما ابواب المنطق عشره كامله وانما كلف ان كان كتابا
 هنا ترتيب على قسمين القسم الاول في المنطق وهو ترتيب على تفرقة وتفصيل
 وخصه المقدمه في بيان الابهية والواقعية والموضوع المقصود الاصلاح في العلوم

الاصول

والمقصود انما في بحث التصديقات والتي تم في اجزاء العلوم وقسم
 انما في علم الكلام وهو ترتيب على كذا ابواب الاول كذا وكذا
 في اشتمية ورتبه على مقدمه وثلاث مقالات وخصه وبنهاية في شئ
 كذا فلا يخلو اعني كتاب الاحكام التعليميه التي في الطرف المذكوره في العلم ثم
 فخصها في العلوم من هطرت كذا السبلج ههنا وما يكره المصدر هو المنطق
 في كتب القوم والموجود من شرح الطالع وهي انفسه كان المراد به
 ما يسمى الفقهيين وهو ذلك بان حال اذا اردت تفصيل طلبت
 الطالع التصديقه في طرفي الطلب والطالب جميع موضوعات كل واحد
 منها وجمولات كل واحد منها سواء كان محل الطرفين عليهما او جملة على الطرفين
 بل كلفه او غير ذلك وكذا كلف الطالع جميع ما سطره احد الطرفين او سلب
 هو عن احد الطرفين النظر الى نسبة الطرفين الى الموضوعات والجمولات فان
 وجدت من جمولات الموضوع الظاهر او الموضوع لم يوجد في الموضوعات
 الاول او ما يوجد على جملة من الشئ الاول او ما يوجد على جملة من
 الشئ الثاني او من موضوعات الموضوعه ما يوجد في موضوع الشئ الثاني
 او جملة من موضوعات الموضوعه كلف بعد اعتبار رتبه الطالع كلفه وكيفية

اصول

كذا في شرح المطالع وقد عبر المصنف عن هذا المعنى بقوله اني الكسرة من
 المقدمات اقسام من فوق اي من الجهة لانها المقصود لا هي اي
 بالنسبة الى الدليل والتحليل في شرح المطالع كسرة اياها
 في العلوم قياسات يتجه للمطالع الاعلى الارتفاع المطبقه لتسايل
 الكسرة اعراض على الفرض ان لم يلقوا عند فان اردت ان تعرف
 انه على اي شكل من الاشكال عليك بالتحليل وهو عكس الكسرة
 حصل المطالع والنظر الى قياس منتج له فان كان فيه مفردات كالمطالع
 بكلا فخرية فالقياس شتاني وان كانت كالمطالع اخرية
 فالقياس اقران ثم النظر الى طرفي المطالع فخرية للفرق الكسرة
 لان ذلك الجزء ان كان محكوما عليه في النتيجة فهو الهوى او محكوما به
 فيما هي الكسرة ثم قسم الجزء الآخر من المطالع الى المراتب
 المقوية فان تعلق على احدان لغات الاربع في الفرض الى جانب
 المطالع هو الى الاوسط الاوسط وتبر السلك الشخ وان لم يتاها كان
 القياس مركب فاعمل بكل واحد منها العمل المذكور اى وضع جوار
 الاكسرة اوس المطالع والجزء الاكسرة من مقدمه كلا وصفت طرفي

المطالع

المطالع في التقسيم معلوم ان يخرج بكل منها نسبة الى ^{القياس}
 والام يكن القياس مني للمطالع وان وجدت جوارها
 تقدم القياس وسين ذلك المقدمات والاشياء ^{المشاكل}
 فتكون عكسها اي ^{تقوية} المقدمات الى فوق والاشياء
 وبه ^{قوله} اي فعل الكسرة ان المراد بالتحديد بيان احد اعمد ^{وتحديد}
 كان المراد المعروف مطلقا ^{او اذ كانت} او ذلك بالبيان اذا
 اردت تعريف شي فلهذا اى تفهيم ذلك اليك ^{او طلب}
 ما هو اعم ويكمل غيره بوسط او غيره وتميز القياسات غير القياسات
 بان يقدم ما هو اعم الى القسوت الاولي ثم جوار ارتفاع ^{الاشياء}
 نفس ^{قوله} اى ليس كذلك عرضا عما يطلب ^{تفهم}
 ما هو ساد وغير عندك الجنس من النوص الاعم والفضل من
 انما قسم تركيب اعم شئت فراقم المعروف ^{بجوار}

٧٤

الرايلا

الوقوف على الحق الى اليقين ان كان المطلب نظريا
والوقوف على العمل به ان كان عمليا كان
يقال ان اذارت الوصول الى اليقين فلدبر ان
في الدليل بديها فظن انما هو صورة لها الفروقات **حقيقة**
او يكصل منها بصورة **متممة** وتبين في النقص في العيني
غير ذلك حتى لا **تستقيم** بالمشهورات او المسلمات
ولا بد من سببي بجزء من الظن او بغيره **مفصلة** ليضع
المخاطر ولا يتطير بقوله التقليد **قوله** وهذا بقا صدق الي
اشارة اشبه بقا صدق **الظن** المقيد **قوله** انهم المادون
المطابق لوجهنا سوى التجديد في مباحث **الظن** ولو احي
القياس ولا تجد يرف انه ان يترك في مباحث **الظن**

الارين

المقصود من العمل جها او وياكم من الراضين في
الارين ازرقا بغضلة وجوده سادة الدراري
بجني محض البشر اجبين والجمهور وقدر الطين
انها في الوقت **م** مع **٢٠** المرحب والمعين
المرحب **١٠٥**



هذا هو المقصود من العمل جها او وياكم من الراضين في
الارين ازرقا بغضلة وجوده سادة الدراري
بجني محض البشر اجبين والجمهور وقدر الطين
انها في الوقت **م** مع **٢٠** المرحب والمعين
المرحب **١٠٥**

Handwritten Persian text in multiple columns, including the number ۷۷ in the upper left corner.

Handwritten Persian text on the right page, featuring a large, prominent signature or title in the upper right quadrant.

۳۷

Handwritten text in Arabic script, likely a list or account. The text is densely packed and covers most of the page. It appears to be a detailed record, possibly related to military or administrative matters, given the context of the manuscript. The script is clear but somewhat faded in places due to age.

